

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالبين:

• نجاعي عبد الرؤوف

• نقاش مصعب

بعنوان:

دور ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة بلدية أولاد عدي لقبالة - المسيلة

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بن سليت أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
عطالله ياسين	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
سراي صالح	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وعرّفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى

اله وصحبه أجمعين

بداية أشكر الله عز وجل الذي له كل الفضل والمنه لما نحن

عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

من لا يشكر ناس لا يشكر الله... فالشكر والامتنان

للأستاذ المشرف الدكتور عطاء الله ياسين

لما بذله من وقت وجهد وتوجيه وجزاه الله خيرا الجزاء

ومتعه بالصحة والعافية

كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة

وأتقدم بالشكر أيضا إلى جميع اساتذة قسم علوم التسيير

لما قدموه لنا طوال المسار الجامعي

والشكر والتقدير لكل من ساهم في نجاح البحث الذي

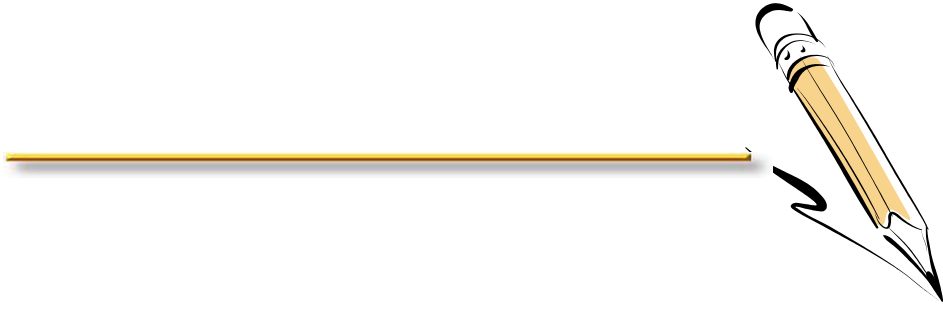
اسأل الله العلي القدير أن ينفع به

كل من أراد أن يصل إلى ما وصلنا إليه.

# اهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات  
أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى وأعز الناس،  
إلى الوالدين الكريمين  
إلى الاخوة والأخوات  
إلى جميع الأهل والأقارب  
إلى جميع الأصدقاء الزملاء  
إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث





# الفهرس

## فهرس المحتويات:

تشكر

إهداء

أ..... مقدمة:

### الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المحلية وميزانية البلدية

5..... تمهيد:

6..... المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية

6..... المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

8..... المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية

10..... المطلب الثالث: مجالات وأهداف التنمية المحلية

15..... المطلب الرابع: مبادئ التنمية المحلية

16..... المطلب الخامس: استراتيجية وركائز التنمية المحلية

20..... المبحث الثاني: ميزانية البلدية

20..... المطلب الأول: تعريف ميزانية البلدية وخصائصها

22..... المطلب الثاني: مبادئ ميزانية البلدية

23..... المطلب الثالث: مراحل إعداد ميزانية البلدية

30..... المطلب الرابع: الرقابة على ميزانية البلدية

33..... المبحث الثالث: الدراسات السابقة

33..... المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بمحور التنمية المحلية

37	المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بمحور ميزانية البلدية .....
40	خلاصة الفصل: .....
الفصل الثاني: دراسة حالة بلدية أولاد عدي القبالة - المسيلة	
42	تمهيد: .....
43	المبحث الأول: التعريف ببلدية أولاد عدي لقبالة .....
43	المطلب الأول: التعريف ببلدية أولاد عدي لقبالة .....
43	المطلب الثاني: الموقع الجغرافي والإداري والهيكل التنظيمي .....
45	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبلدية .....
53	المبحث الثاني: الميزانية الأولية والميزانية الاضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة .....
53	المطلب الأول: الميزانية الأولية .....
54	المطلب الثاني: تقديرات الميزانية الأولية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة .....
57	المطلب الثالث: الميزانية الاضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة .....
57	المطلب الرابع: تحليل الميزانية الأولية لسنة 2022 .....
61	المطلب الخامس: تحليل الميزانية الإضافية لسنة 2022 .....
64	المطلب السادس: التسوية في الحساب الإداري لسنة 2022 .....
66	خلاصة الفصل .....
67	خاتمة: .....
70	قائمة المراجع: .....



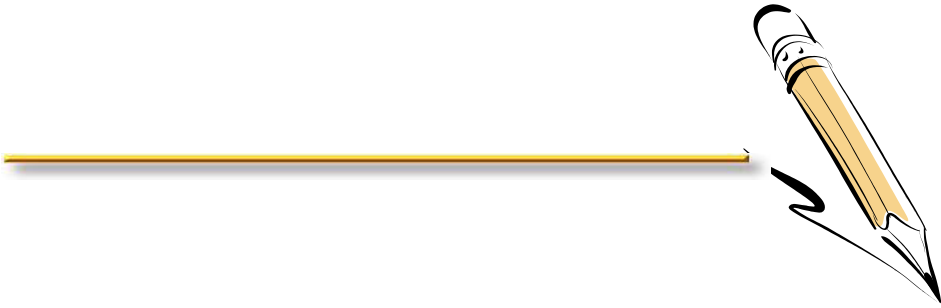
# فهرس الأشكال والجداول

## فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل
45	الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي لبدلية أولاد عدي لقبالة بولاية المسيلة

## فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
55	الجدول رقم (01): تقديرات الميزانية الاولية لسنة 2018
55	الجدول رقم (02): تقديرات الميزانية الاولية لسنة 2019
56	الجدول رقم (04): تقديرات الميزانية الاولية لسنة 2021
56	الجدول رقم (05): تقديرات الميزانية الاولية لسنة 2022
57	الجدول رقم (06): تقديرات الميزانية الاضافية لسنة 2018
57	الجدول رقم (07): تقديرات الميزانية الاضافية لسنة 2019
58	الجدول رقم (08): تقديرات الميزانية الاضافية لسنة 2020
58	الجدول رقم (09): تقديرات الميزانية الاضافية لسنة 2021
58	الجدول رقم (10): تقديرات الميزانية الاضافية لسنة 2022
59	الجدول رقم (11): قسم التسيير "الإيرادات" بالنسب المئوية لسنة 2021
60	الجدول رقم (12): قسم التسيير "النفقات" بالنسب المئوية لسنة 2022
61	الجدول رقم (13): قسم التسيير "النفقات" بالنسب المئوية لسنة 2021
62	الجدول رقم (14): قسم التسيير "الإيرادات" بالنسب المئوية لسنة 2022
63	الجدول رقم (15): قسم التسيير "النفقات" بالنسب المئوية لسنة 2021
64	الجدول رقم (16): قسم التسيير "الإيرادات" بالنسب المئوية لسنة 2202



# مقدمة

## مقدمة:

تعتبر اللامركزية في النظام الذي يقوم على اساس تثبيت وتوزيع سلطات الوظيف الإدارية في الدولة بين الادارة المركزية من جهة وبين هيئات ووحدات ادارية اخرى مستقلة ومتخصصة على اساس اقليم جغرافي من ناحية اخرى مع وجود رقابة وصائية ادارية على هذه الوحدات والهيئات ومن بين هذه الوحدات واشدها تطبيقا البلدية والتي تعتبر من ابرز صورها في الجزائر.

ولقيام البلدية بمهامها باعتبارها شخصية معنوية تتمتع بالاستقلالية المالية وجب عليها اعتماد وتنفيذ الميزانية في كل سنة مالية، وكما هو الحال بالنسبة للدولة، فان للبلدية ميزانية خاصة بها، وهذه الميزانية مثلها مثل ميزانية الدولة تحكمها مبادئ، ولها خصائص، وتخضع للقانون في اعدادها. ويتم تنفيذها من طرف اعوان يعترف بهم القانون ومنح لهم نظام يضمن خلاله شرعية عملياتهم التنفيذية.

ومن اجل تجنب ضياع الاموال العمومية وتعرضها للسرقة والتبذير وسوء الاستعمال توضع هيئات تراقب مدى تنفيذ هذه الميزانية.

## 1- إشكالية الدراسة

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة التالية:

• ما هو دور ميزانية بلدية أولاد عدي لقبالة في تحقيق التنمية المحلية بها؟

ومن الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالبلدية، وماهي مهامها؟
- ما هي المبادئ التي تحكم ميزانية البلدية؟
- كيف يتم اعداد واعتماد ميزانية البلدية؟
- وماهي الجهات المكلفة بتنفيذها؟
- وماهي مراحل تنفيذها؟
- كيف يتم الرقابة على تنفيذ ميزانية البلدية؟

## 2- فرضيات البحث

## الفرضية الرئيسية

• لميزانية بلدية أولاد عدي في دور في تحقيق التنمية المحلية بها؟

### وهذه هي الفرضيات الفرعية:

- يتم اعداد ميزانية البلدية من خلال ثلاث مراحل، التحضير، التصويت، المصادقة.
- يقوم بتنفيذ ميزانية البلدية كل من الأمر بالصرف والمحاسب العمومي والمراقب المالي.
- تطبق الرقابة على ميزانية البلدية قبل واثناء وبعد تنفيذها.

### 3-اهداف الدراسة

- تهدف الدراسة الى محاولة وضع تشخيص لميزانية البلدية، واستنباط الاختلالات الموجودة في نفقات وايرادات البلدية.
- التعرف على البلدية والوقوف على ابرز مهامها.
- التعرف على مهام الاعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية على مستوى الادارة المحلية والبلدية.
- معرفة مصادر تمويل البلدية وكيفية انفاق الاموال المخصصة لها.

### 4-أسباب اختيار موضوع الدراسة

هناك جملة من المبررات والدوافع التي دعتنا الى اختيار هذا الموضوع ويمكن تلخيصها في هذه النقاط التالية:

- وجود البلديات في كل الجهات والمناطق من التراب الوطني جعلنا مندفعين الى معرفة تنظيم وتسيير هذا النوع من الهيئات العمومية.
- شغفنا لمقياس المالية المحلية وميلنا لدراسة المواضيع المتعلقة بعلوم التسيير وخاصة تخصصنا التسيير العمومي.
- قدرتنا على الحصول على معلومات كافية حول موضوع الدراسة.
- توسيع معارفنا حول الموضوع في الميدان التطبيقي.

### الاسباب الذاتية

-الاهتمام الشخصي بالموضوع.

-باب الفضول دفعنا لمعرفة بعض الحقائق المجهولة.

-دراسة الموضوع تفيدنا في حياتنا المهنية حاضرا او مستقبلا

### الاسباب الموضوعية

- قلة البحوث حول موضوع الدراسة هذا ما دفعنا لاختياره
- توضيح الطرق والاساليب التي تتبعها البلدية في تنفيذ ميزانيتها.

## 5- منهج وادوات الدراسة

تحقيق لهدف البحث وعلى ضوء طبيعته واهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، وحتى نستطيع الاجابة على اسئلة البحث والالمام بكل جوانبه واختيار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات وانطلاقا من ان طبيعة البحث ونوعه يحددان المنهج المستخدم استعملنا في هذا البحث، المنهج الوصفي التحليلي لاستيعاب الاطار النظري للموضوع وفهم مكوناته وتحليل عناصره في الفصل الاول والثاني، كما تم الاعتماد في الفصل الثالث (الجزء التطبيقي) على منهج دراسة الحالة بغيت التعرف على وضعية الإدارة المحلية لبلدية أولاد عدي لقبالة وبطريقة تفصيلية وحقيقية، وكذلك تم الاستناد بدرجة كبيرة على اداة التحليل الاحصائي بغية التحكم في تحرير مختلف التقارير والبيانات المتعلقة بالميزانية على مستوى الادارة المحلية، وتحديد مصلحة المالية بمقر البلدية.

## 6- هيكلية الدراسة:

جاءت دراستنا في فصلين الفصل الأول الإطار النظري للتنمية المحلية وميزانية البلدية وقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول وكان مفاهيم عامة حول التنمية المحلية، أما المبحث الثاني فكان لميزانية البلدية، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت نفس الدراسة. والفصل الثاني كان دراسة ميدانية طبقت ببلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة، وقسم إلى مبحثين، المبحث الأول جاء كتعريف للبلدية محل الدراسة، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الميزانية الأولية والاضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة.



# الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية المحلية وميزانية  
البلدية

## تمهيد:

إن القانون يعطي للوحدات الإدارية الإقليمية الأصغر من الدولة كالبلدية مسؤولية تسيير وتنفيذ الميزانية، والتي بدورها تعهدا إلى مسؤولين من هذه الوحدات بالإشراف عليها من مرافق عامة للنهوض بالتنمية المحلية فيها ، فالبلدية تمثل الهيكل القاعدي للدولة للنهوض بالتنمية المحلية لما تتمتع به من استقلال مالي يؤهلها إلى تحضير ميزانية سنوية .

ولا تقل أهمية الأهداف الاجتماعية لميزانية البلدية عن أهدافها الاقتصادية ، وأصبحت الميزانية البلدية تدرج فيها كل إيراداتها وما يقابلها من نفقات من أجل تحقيق الحاجات الاجتماعية والثقافية لسكان الإقليم .

من خلال هذا الفصل نسلط الضوء على مفهوم إعداد وتنفيذ الميزانية في البلدية ، بحيث نتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم والإطار النظري للتنمية المحلية ، وفي المبحث الثاني نقوم بالوقوف عند مفهوم الميزانية والمراحل التي تمر بها .

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية

لقد تزايد الاهتمام بظاهرة التنمية بصفة عامة وبالتنمية المحلية بصفة خاصة وأصبح ينظر لعملية التنمية من عدة جوانب غير الجانب الاقتصادي إذ أصبح مفهومها هو مفهوم التغير الذي يشمل الإنسان والمجتمع والدولة ويتغلغل في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن معايير وقيم أخلاقية وضوابط واطر اجتماعية وروحية فهي عملية بناء نفسي واجتماعي واقتصادي شامل لأفراد المجتمع تهدف إلى التطور والرقى بالإنسان خصوصا إذا توفرت لها البيئة المناسبة.

## المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

لقد أصبح جمهور المفكرين والباحثين يتناولون موضوع التنمية المحلية كل وفق اختصاصه، حيث عرفت التنمية المحلية بأنها: " العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام وإسهاما كاملا في التقدم القومي. كما تعرف كذلك بأنها" حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشة للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثمارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة" كما تعرف كذلك بأنها" الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن يقل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعززه الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة وبالطول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا مما لا تسعفها موارد الدولة".<sup>1</sup>

كما تعرف كذلك بأنها" مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محدودة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك

<sup>1</sup> السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2004،

الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا"<sup>1</sup>.

كما تعرف بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة".

تعريف صابر محي الدين : هي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.<sup>2</sup>

وهناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثمارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.<sup>3</sup>

وقد عرفت جمعية الأمم المتحدة أن التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع، ومن خلال النظر الى هذا التعريف الذي يشير إلى التأكيد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي وأيضا تضافر الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية للمجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بكل جوانبها

<sup>1</sup> السيتي وسيلة، المرجع السابق، ص 25.

<sup>2</sup> عمراني ثامر، حوة سالم، الجماعات المحلية في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، مجلة سوسيوولوجية الجزائر، 2019، ص 194-195

<sup>3</sup> غلاب صليحة، عين سوية ليليا، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد4، المجلد 1، الأغواط، ص 307.

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية كلا متكاملًا لكافة جوانب مجالات الحياة<sup>1</sup>.

تعد التنمية المحلية نظامًا فرعيًا في نظام التنمية الشاملة، التي تعتبر عملية مجتمعية شاملة ومتكاملة تمس كل أبعاد ومستويات المجتمع وقد أدى هذا الترابط العضوي بين التنمية الشاملة والتنمية المحلية ، إلى ضرورة أن يعكس مفهوم هذه الأخيرة الخصائص والأبعاد الأساسية لمفهوم التنمية الشاملة ولكن على المستوى المحلي، فالتنمية المحلية كما يتضح من لفظ "محلية" تهتم بتنمية الوحدات الجغرافية الريفية أو الحضرية الجزئية، مما يسهل حصر احتياجاتها وتحليل مشكلاتها ومن ثم حلها ضمن أولوياتها المحلية.

وقد عرفت التنمية المحلية من طرف معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية على أنها: " عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية، لحل مشكلات المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا وثقافيا ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة"<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية

للتنمية المحلية عدة خصائص نذكرها فيما يلي:

-**علمية:** التنمية تكون على أسس علمية مدروسة وليست عشوائية ، وعلى عمليات تخطيط دقيقة، ودراسات وبحوث جدوى متقنة يتحدد على ضوءها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها.

-**هادفة:** ومعناه أن التنمية المحلية تسعى إلى تحقيق هدف أو مجموعة أهداف، وتتوقف أهدافها على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانيات وإلا فإن هذه الأهداف لن تتحققا.

<sup>1</sup> وليد بولغب، التنمية المحلية في الجزائر، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، العدد الثالث، 2018، ص 147.

<sup>2</sup> محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 20

-**نظامية:** تتم عمليات التنمية بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات، والعمليات، والمخرجات، وتضم المدخلات متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية، والموارد البشرية والتمويل... وغيرها.<sup>1</sup>

-**إيجابية:** يجب أن تكون التنمية إيجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من طور أقل إلى طور أرقى، أو من جيد إلى أجود، وليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية.

-**مستمر:** الاستمرارية تعتبر خاصية أساسية من خصائص التنمية، فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير وأهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى....<sup>2</sup>

-**الشمول والتكامل:** معناه أن قضية التنمية يتم تناولها من جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلا يمكن — مثلا- الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا الصحة أو الزراعة أو السكن أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، ويقصد بالشمولية كذلك شمول التنمية على كل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تحقق العدالة، وتكافؤ الفرص، وإرضاء لكل المواطنين فلا يصح أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية، بينما يحرم الآخرون وقد يكونون من الفئات الفقيرة الأقل قوة وتأثيرا في المجتمع وهم أصحاب الحق في التنمية ، ويعني التكامل كذلك التكافل بين الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين رجالا ونساء وأغنياء وفقراء، ومتعلمين وغير متعلمين، والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء أكانوا رسميين أم شعبيين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 73.

<sup>2</sup> حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 74.

<sup>3</sup> حميدة محجوبي، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018، ص 12

### المطلب الثالث: مجالات وأهداف التنمية المحلية

إن التنمية المحلية مفهوم متكامل وشامل في أن واحد يمس جميع المجالات ويحقق أهداف مختلفة

#### الفرع الأول: مجالات التنمية المحلية

إن التنمية المحلية تتعامل مع جميع الاحتياجات البشرية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية من أجل الإسهام في تحقيق الرخاء الاجتماعي له ، حيث تصب في أسنى أهدافها إلى الوصول إلى تنمية ثقافية وحتى إدارية على أرض الواقع ، إذا فالتنمية المحلية المتكاملة من المجالات المستهدفة وتتمثل هذه المجالات في الآتي:

-**التنمية الاقتصادية:** الهدف الأول والرئيسي للتنمية المحلية يتمثل في رفع وتحسين المستوى المعيشي للمواطن ، إذن فالتنمية الاقتصادية يقصد بها عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي، إذن فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقاً بتحقيق توازن ينتج عن توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها وهذا لن يتم بدون التركيز عدة مجالات أهمها :

-**تدعيم الاستثمار المحلي :** يعد الاستثمار المباشر أحد أشكال الاستثمار المحلي ، ويهدف هذا الاستثمار إلى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر لمناصب العمل ويرتبط هذا النوع من الاستثمار بميادين عدة تقوم به الإدارة المحلية مثل الاستثمار المالي في البورصة أو الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين أو خواص في إطار مشروع محدد أو إنشاء شركة أو المساهمة في شركة.<sup>1</sup> والنوع الثاني هو الاستثمار المحلي الخاص الذي يقوم به المتعاملون الاقتصاديون سواء كانوا محليين أو أجانب وهذا النوع لا بد من تعزيزه والعمل على تشجيعه من خلال خلق مناخ ملائم للاستثمار ومن هذا المنطلق تسعى الحكومات إلى دعم الاستثمار المحلي الخاص عن طريق إنشاء هيئات مختصة تتكفل

<sup>1</sup> موسى رحمانى ، وسيلة سبتي ، مداخلة بعنوان : واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية في ضوء التحولات ، جامعة باتنة ، 2002 ، ص 09

بهذه المهمة.<sup>1</sup>

-تطوير القطاع الزراعي : إن كثيرا من دول العالم تتبني عدة استراتيجيات تهدف إلى الرفع من مستوى إنتاجية قطاع الزراعة في المجموعات المحلية ودعمها للتكفل بتطوير هذا القطاع حيث أن استراتيجيات الدول المتقدمة تركز خاصة على القطاع الزراعي كقاعدة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى خفض معدلات الفقر وحالات نقص التغذية

-استغلال الموارد السياحية: إن السياحة تشكل مصدرا هاما للإدارة المحلية في تمويل مختلف مشاريع التنمية ويقف هذا على ما تملكه هذه الأقاليم من مواقع سياحية داخليا وخارجيا ، وكذا مدى مشاركة الأفراد ومساهماتهم الفعالة في دفع السياحة.

-التنمية الاجتماعية : يسعى هذا المجال إلى تنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية التي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية ومن مجالاته ما يلي :<sup>2</sup>

-الصحة: تلعب الصحة في عملية التنمية دورا بارزا حيث أنها تعتبر ضرورة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية فضلا عن دورها وأهميتها بالنسبة لأهميتها بالنسبة للتنمية، حيث أنه لا يمكن التعامل مع الجانب الصحي بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بالتنمية ومن البديهي أن التغيرات الأساسية المتعلقة بتحسين الأحوال الصحية تتعلق بضرورة إجراء تغييرات شاملة لرفع المستوى المادي لحياة السكان وتحسين الظروف المعيشية وإنشاء المؤسسات الاستشفائية ، ونشر الثقافة الصحية حتى يتهيأ السكان للإسهام بوعي وإدارة في التنمية المحلية الشاملة " اجتماعية " " اقتصادية " ولاشك أن الرعاية الصحية الأولية هي السبيل الأساسي لبلوغ هذا الهدف لذلك فإن تحليل معوقات الرعاية الصحية في المجتمع المحلي والنهوض بخدماتها أمر في غاية الأهمية وبالتالي فإن الرعاية الصحية ليست هدفا منعزلا بعيدا عن إعادة بناء المجتمع المحلي في كل قطاعاته الاجتماعية والثقافية.

<sup>1</sup> موسى رحمانى، وسيلة سبتي، نفس المرجع، ص 09.

<sup>2</sup> محمد رياض عاتمي ، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملية للتنمية الريفية ، مكتبة الإسكندرية ، مصر ، 1989 ، ص 49.

-**السكن:** إن الحاجة للمأوى تعتبر حاجة أساسية لذلك فإن دراسة الأوضاع السكنية ومشاكل الإسكان في المجتمع المحلي والسعي للتخطيط لمواجهتها بالجهود الذاتي ودعم الجهود الحكومية أمر بالغ الأهمية فضلا عن مراعاة طبيعة الظروف السائدة من مناخ والبيئة والقيم الثقافية لأي مجتمع محلي ومن ثمة لا يمكن أن يفرض نمط واحد للإسكان باعتباره نموذجا شاملا يلائم كل الحالات.

-**التعليم:** يعتبر التعليم دعامة أساسية للتنمية لأن التعليم سيساعد ويعمل على إزالة المعوقات الثقافية وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد المجتمعات على الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المعاصر، والتعليم أيضا يساعد على اكتشاف وتنمية مواهب الأفراد كما يهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرتهم على الخلق والإبداع والابتكار ، كما أصبح ينظر إلى التعليم على أنه عامل محفز في التنمية الاقتصادية باعتباره نوع من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية في هذا الاتجاه ، يرى "آرثر لوسي" مثلا أن أفضل سياسة للتنمية يرجع إلى قلة التعليم وانتشار الأمية.<sup>1</sup>

-**التنظيمات الأسرية:** تعد الأسرة من أهم التنظيمات الأساسية في المجتمع البشري ، فهي الجماعة الاجتماعية التي يولد فيها الفرد ويتم فيها بدايات نشأته الأولى وليس معني ذلك القول أن طبيعة الأسرة في مجتمع معين هي التي تؤثر بصورة حتمية على عمليات التغيير والتنمية في نطاقاتها المحلية والقومية إلا أن الأسرة مازالت تجمع بين عدد من الوظائف التعليمية والدينية والروحية وتحديد المكان.

إن الأسرة في الوقت الحالي تعاني مشاكل ارتبطت إلى حد كبير بغياب تخطيط إقليمي ووطني وبصياغة سياسية اقتصادية أثرت على بناء المجتمع ككل حيث تأثرت بمشاكل التعليم التي مازالت قائمة، ومشاكل الإسكان والدخل المنخفض ، فكيف يتوقع من الأسرة أداء مهامها بكفاءة في ظل كل هذه التحديات التي تحيط بها.

-**التنمية الإدارية:** تتمثل في معالجة المشاكل الإدارية التي تواجهها الدول في محاولاتها لإقامة تقدم صناعي ، زراعي ، تعليمي ، اجتماعي ، وذلك من خلال تطوير التنظيمات والقرارات الإدارية ومحاربة البيروقراطية لتحقيق التقدم وترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة؟ لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته ، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل

<sup>1</sup> 60 محمد إسماعيل فرج ، التخطيط للتنمية الريفية ، مكتبة الإسكندرية ، مصر ، 1983 ، ص 220.

والإحساس بأنهم جماعة واحدة و مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بالتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها لما يحقق أقصى في التنمية.

-**التنمية السياسية:** وهي عبارة عن مجموع الأفكار التي تساهم في تكوين رأي عام للتأثير به على القرار السياسي أي المشاركة في وضع القرار عن طريق مجموعة من الوسائل مثل : الأحزاب ، الجمعيات ، النقابات ، والتي تهدف إلى ترقية علاقة الدولة بالمجتمع كما تعني أيضا تطوير الثقافة السياسية السائدة وتجديد البنيات والمؤسسات السياسية<sup>1</sup>.

و تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية هي استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية ، ولأسينا استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال إستقرار النظام السياسي عن طريق المشاركة الشعبية المتمثلة في حق المواطن في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة ، ومن خلال هذه المشاركة يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية.

### الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

للتنمية المحلية عدة أهداف يمكن أن نذكر منه :

-**الهدف العام:** ويتضمن شقين يجب أن يتحققا معا وهما التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي والارتقاء بمستوى مشاركتهم الفعالة في أحداث هذا التقدم ، تتعلق هذه الأهداف باستمرارية التقدم في نوعية الحياة والارتقاء بالمشاركة الشعبية في إحداثه فإن تغييرات جذرية في بناء وظائف نسق المجتمع المحلي ونظمه الفرعية يجب أن تتحقق كأهداف وسيطة أو عامة وتشمل التنمية البيئية والاقتصادية والبشرية والمؤسسية، وتشمل الأهداف العامة.

<sup>1</sup>سلاوي يوسف، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه حقوق، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1، 2017/2018، ص 33.

-**التنمية البيئية المحلية:** وتتمثل في استمرارية وقدرة الموارد البيئية المحلية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة والتحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين من خلال إصلاح شامل وعادل لمكونات هذه البيئة وفي مقدمتها البنية الأساسية.

-**التنمية الاقتصادية المحلية:** وتتضمن زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين، وتقريب الفوارق الداخلية فيما بينهم، زيادة فرص العمل المستقر والمنتج وتوزيع مصادر الدخل المحلي اعتمادا على تصنيع الريف . التنمية البشرية المحلية، وتتضمن ضبط معدلات النمو العددي لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية، التوزيع الجغرافي للسكان بما يتناسب والتوزيع الطبيعي للموارد المادية المتاحة.<sup>1</sup>

-**التنمية المؤسسية:** وتعني الاعتماد على المشاركة الشعبية من خلال رفع كفاءة المنظمات المحلية، والتعميق المستمر للامركزية التنموية المحلية، بالزيادة المطردة لدور ومسئوليات المنظمات المحلية في هذه التنمية. إن أهمية التنمية المحلية جعلت الأمم المتحدة تعطي اهتماما بالغا بداية من النصف الثاني من القرن العشرين لتدعيم فكرة التنمية المحلية وإبلاغ الدول وخاصة الدول النامية بأهميتها لتجعل لها برامج ومخططات خاصة، كما ساهمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ببرامج خاصة في إطار ما يسمى بـ LED: وذلك لتقوية ودعم الفاعلين المحليين على الاستفادة من قطاع الأعمال المحلي (التنمية الاقتصادية المحلية ورأس المال ومصادر التمويل المحلي المتاحة)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> علوني عمار، التنمية المحلية: الأهداف والسياسات، مقاربة نظرية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 2، عدد 1، جوان 2019، ص 69.

<sup>2</sup> علوني عمار، المرجع السابق، ص 70.

### المطلب الرابع: مبادئ التنمية المحلية

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية بحيث إن لم تتوافر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، وتصبح بذلك منهجا ناقصا باعتبار أن تنمية المجتمع هي عملية شمول وتوازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها.

- **مبدأ الشمول:** يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.<sup>1</sup>

- **مبدأ التكامل:** يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي وغير مادي.<sup>2</sup>

- **مبدأ التوازن:** يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فكل مجتمع احتياجاته تفرض وزنا خاص لكل جانب منها فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

- **مبدأ التنسيق:** يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا تبذل محاولات كثيرة لإعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها.

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري وآخرون - دراسات في التنمية الاجتماعية - الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، عام 2001، ص 67.

<sup>2</sup> عبد الهادي الجوهري وآخرون - مرجع سابق - ص ص - 68، 69.

إن توافر هذه المبادئ مجتمعة يضمن نجاح برامج التنمية ويدعم ركائز تحقيق أهدافها.

### المطلب الخامس: استراتيجية وركائز التنمية المحلية

#### الفرع الأول: استراتيجية التنمية المحلية

إن رسم أي استراتيجية لتنمية المجتمع المحلي يتطلب تطورا واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة، حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم معها، وهذا لا يأتي إلا إذا كان تصورا واضحا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل، ونوع العلاقات وأنماط الاستهلاك ونماذج السلوك والاتجاهات وطبيعة المؤسسات الاجتماعية، ذلك لأن تنمية المجتمع المحلي هي جزء متكامل مع التنمية الاجتماعية الشاملة لأن أي انفصال أو ابتعاد عن المبادئ والأهداف يمكن أن تؤدي إلى تنمية غير متوازنة تخلق مشاكل على المدى الطويل. إذا كان للخدمة الاجتماعية من دور فهو تنفيذ أو المعاونة على تنفيذ تفاصيل مشروعات السياسات التنموية العامة أو المحلية، وهي المشروعات المبرمجة التي تخصص أدوار معينة للعاملين من ميدانها مثل المهتمين بهذا الفرع يسمى (مهنة)، فلا يجب التخطيط رسم سياسات التنمية، ولذا يجب الإشارة إلى ما يلي:

- إن استراتيجية لتنمية المجتمع المحلي ينبغي أن تراعي التكامل بين جوانب التنمية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع ككل، وهذا بتدخل الدولة وتوجيهها المستمر.

- إن أي استراتيجية للتنمية المحلية لا بد وأن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع محلي والأبعاد الوظيفية التي تربطه بالمجتمع الكبير، فضلا عن وضوح دور الحكومة وسلطات المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية<sup>1</sup>.

- وقد يترتب على غياب استراتيجية واضحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجتان أساسيتان وهما: تناقض سياسات التنمية وأن تظل عمليات التنمية بعيدة عن الإقناع الجماهيري أو متخلفة عن المطالب الحيوية الأساسية لإحداث التغيير والتجديد في المجتمع المحلي ككل. فلهذا لا بد أن تكون للتنمية المحلية رؤية عملية تبدأ من العموميات وتنتهي إلى الجزئيات، ومن الملائم إنهاء المشاكل الكبرى سيؤدي آليا إلى إنهاء كثير من المشاكل الصغرى، التي كانت نتاجها مشيا لها.

<sup>1</sup> السيد وائل، "فن التخطيط"، ترجمة راشد البراوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1963، ص 150.

- ضرورة الاعتماد في رؤية الدولة ولكن في المجتمع المحلي لابد من أن تأخذ السلطات المحلية للتنمية بنفس مبادئ الاعتماد على الذات ولكن من خلال المعونة والدعم الحكومي، ولهذا كان من الضرورة جمع كافة الإمكانيات للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. إن الاعتماد الجماعي على الذات هو استخدام تكنولوجيا ملائمة، وتبسيط العملية الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج، وكلها عوامل فعالة في تعزيز القدرة الذاتية المحلية، التي يمكن أن تنعكس بل ويمكن أن تتساند مع مصداقية مبدأ الاعتماد على الذات الشمولي<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: ركائز التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على عدة ركائز أساسية تعتمد عليها من أجل تحقيق البرامج التنموية نلخصها فيما يلي:<sup>2</sup>

**1- اللامركزية:** تعتبر اللامركزية أساساً وعنصراً هاماً تستند إليها عملية التنمية المحلية هي سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهوياً وإقليمياً.<sup>3</sup>

**2- المشاركة الشعبية:** التنمية المحلية يتم تركيزها في عملية اشراك كل أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك. عن المشكلة الحقيقية التي تواجه التنمية المحلية في الدول النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم اشترك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها.

<sup>1</sup> مالك صبرينة، عبد المزيان زكية، دور النقل العمومية بالتنمية المحلية، مذكرة ماستر في علم الاجتماع والتنمية الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، 2014، ص 75.

<sup>2</sup> سعد طه علام، التخطيط مع السوق، الطبعة الأولى، دار الفرق للكتابة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2005، ص42

<sup>3</sup> موسى خميس، مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص13

**3- تدخل الدولة:** يتجلى تدخل الدولة من خلال إعطاء دورا قياديا للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا، باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها:

-الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.

-القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.

-الدولة لديها المقدر والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج.

-حماية الاقتصاد الوطني .

-المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع .

-الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى وجهة أكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة.

-تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية.

-ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع.

-تردد وإحجام الاستثمار الأجنبي عن الدخول.

-تعثر وبطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل .

مما سبق نخلص إلى أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم.

**4-التخطيط:** يعتبر المنهج العلمي والأداة الحيادية الفعالة، يمكن تطبيقه على المستوى المحلي مهما

كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع، فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه

واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها

الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين، لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته، في

ضوء الإيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب.

5- السرعة في الوصول إلى النتائج: ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج، كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، إذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن.

6- الاعتماد على الموارد المحلية: للمجتمع يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضري المقصود، سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية، حيث نجد استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفرادها أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية، كما أنه قادر على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، إلى جانب هذا فإن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروع ويعطيها مجالات وظيفية أوسع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حدة سلمى، أهمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية قالمة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2021/2020، ص 52.

## المبحث الثاني: ميزانية البلدية

لا تقل أهمية أهداف ميزانية البلدية من الناحية الاجتماعية عن أهدافها الاقتصادية فالتوازن الاجتماعي لا يقل أهمية عن التوازن الاقتصادي ، وأصبحت الميزانية البلدية تدرج فيها كل إيراداتها وما يقابلها من نفقات من أجل تحقيق الحاجات الاجتماعية والثقافية لسكان الإقليم .

## المطلب الأول: تعريف ميزانية البلدية وخصائصها

الميزانية عبارة عن وثيقة مالية باعتبارها مصادق عليها، وهي تعكس نشاط البلدية وسياستها المقدمة باعتبارها تظهر في جانبيها التقديرات الخاصة بمدخيل البلدية ونفقاتها السنوية بمعنى أنها بيان تفصيلي لمجموع ما تتفقه البلدية وما تحصله من مبالغ مالية سنويًا

قد خصص المشرع الجزائري الفصل الأول من الباب الثاني للقسم الرابع من القانون البلدي بكامله لميزانية البلدية وذلك في المواد من 176 إلى 201. و طبقا للمادة 176 بأن ميزانية البلدية: « جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية ، وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار».

يعرف عبد المطلب عبد الحميد ميزانية البلدية أنها" وثيقة معتمدة تتضمن تقدير للموارد المالية والنفقات المتوقعة للهيئات المحلية (البلدية) عن فترة زمنية مقبلة تقدر عادة بسنة «.<sup>1</sup>

كما يعرفها فرنسوا البي " LABIE FRANÇOIS " أن «ميزانية البلدية، معرفة بنصوص، وهي التي من خلالها يتوقع ويرخص للإيرادات والنفقات «.

وتعرف وفقا لقانون رقم 11-10 ، مؤرخ في 22 جوان سنة 2011 يتعلق بالبلدية، في مادته 176 على أن ميزانية البلدية، هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيص، وتنفيذ

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2001،

برامجها، للتجهيز دارة يسمح بسير المصالح البلدية، والاستثمار يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها عن طريق التنظيم.<sup>1</sup>

ويمكن تفصيل التعاريف السابقة إلى عدة عناصر:

- هي عملية تقديرية: أي أن ميزانية البلدية توقع بصورة مسبقة قبل بداية السنة.
- هي عملية ترخيص: بمجرد التصويت على ميزانية البلدية، والمصادقة عليها، يصبح بإمكان رئيس المجلس الشعبي البلدي، صرف النفقات وتحصيل الإيرادات.
- هي عملية ذات طابع إداري: يسمح بالسير الحسن لمصالح البلدية وبذلك يمكن من تقدير وضعية البلدية الإدارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية.
- هي عمل دوري: ويقصد بالدورية أنها محددة المدة وتتحدد بصفة دورية كل سنة.
- هي عمل ينصب على مسائل مالية: يحدد نفقات البلدية وإيراداتها والسياسة المالية للبلدية ومشروعاتها<sup>2</sup>.

ويتضح مما سبق ذكره أن ميزانية البلدية تقوم على عنصرين أساسيين هما التقدير والاعتماد. ومن ثم يمكن القول أن ميزانية البلدية تتميز بعدة خصائص تتمثل فيما يلي:

**1- الميزانية عبارة عن وثيقة تقديرية:** تتكون ميزانية البلدية من بيانات تقديرية لمقدار الإيرادات المتوقع تحصيلها من مختلف مصادر الإيرادات الممكنة بالإضافة إلى مقدار النفقات المتوقع تحملها خلال فترة زمنية محددة تقدر بسنة مالية<sup>3</sup>، حيث تتولى السلطة التنفيذية تحديد هذا التوقع قبل عرضه على الجهات المعنية للاعتماد، وبذلك تكون بنود النفقات والإيرادات وتقديراتها عبارة عن مشروع لبرامج عمل البلدية خلال فترة محددة تعكس برامجها في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ، وبالتالي فإن هذه المبالغ أو هذه التقديرات ليست ترجمة لأحداث فعلية وقعت فيما سبق ولكنها تقدير لما ينتظر إجراؤه من أحداث مستقبلية فيما يخص الإنفاق والتحصيل والتي قد تتحقق أو قد لا تتحقق.

<sup>1</sup> سيد علي خماري، ميزانية البلدية ودورها في التنمية، دراسة ميدانية مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016/2015، ص 07.

<sup>2</sup> سيد علي خماري، المرجع السابق، ص 7.

<sup>3</sup> عبد القادر موفق، الرقابة المالية على البلدية في الجزائر، دراسة تحليلية ونقدية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2015/2015، ص 107.

**2-الميزانية أمر بالإذن:** ويقصد بهذه الخاصية أن ميزانية البلدية وبمجرد استيفاء شروط صحتها القانونية والتمثلة في مصادقة المجلس الشعبي البلدي عليها واعتمادها من طرف وزارة الداخلية أو من يمثلها على المستوى المحلي وفقا لما ينص عليه القانون والموافقة على توقعات السلطة التنفيذية عن نفقات السنة القادمة وإيراداتها ، تصبح ميزانية البلدية قابلة للتنفيذ حيث تصبح عقدا يعطي الحق لسلطة البلدية التنفيذية إصدار الأوامر بالإنفاق وتحصيل الإيرادات وذلك لضمان السير الحسن لمصالح البلدية المختلفة.

**3-الميزانية عقد إداري:** تتطلب ميزانية البلدية مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية تتخذها السلطة التنفيذية حتى تتمكن من خلالها تنفيذ خططها المالية. ويتولى الأمين العام للبلدية ، تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ، إعداد مشروع الميزانية (المادة 180) .

**4-تحديد شكل الميزانية وموضوعها عن طريق التنظيم:** تعمد المشرع الجزائري المرونة في تحديد شكل ميزانية البلدية وموضوعها بتركه سلطة تحديدها للجهاز التنظيمي عملا على تسهيل معالجة النقائص والتعديلات الواجب اتخاذها تماشيا مع تطور الحياة اليومية من طرف السلطات الوصية على البلدية.

#### المطلب الثاني: مبادئ ميزانية البلدية<sup>1</sup>

حتى تكون الميزانية ذات مصداقية فلا بد على الهيئة التي تقوم بإعدادها التقيد بمبادئ قانونية كالاتي:

-مبدأ السنوية: ونقصد به أن مدة تنفيذ الميزانية هي سنة كاملة حيث أن إيرادات البلدية ومصروفاتها تتجدد كل سنة، ومن مبررات هذا المبدأ ما يلي:

- لو أخذت المدة أكثر من سنة فقد لا تتحقق التوقعات التي بنيت عليها، نظراً للتقلبات التي تمر بها الحياة الاقتصادية، والتي يصعب التكهن بها لمدة أطول من سنة
- لو أخذت المدة أقل من سنة تكون في هذه الحالة قد اعتمدت على إيرادات موسمية وبالتالي الميزانية اللاحقة قد لا يحدد لها مورداً.

<sup>1</sup> . د/ غازي عناية: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، ص 223.

-مبدأ الشمولية: وهنا يجب الإظهار في الميزانية كل عناصر النفقات وعناصر الإيرادات بالتفصيل الكامل أي يجب إظهار كل البنود حيث لا تقبل أي مقاصة ، وهذا بمثابة توضيح كامل لهذه العناصر، مما يسهل مهمة الباحث، ولا سيما بالنسبة للسلطة التشريعية، التي يهتما الوقوف على حقيقة وطبيعة كل إيراد ونفقة.

-مبدأ الوحدة: ويقصد به أن تكون للبلدية ميزانية واحدة في السنة وبالتالي تظهر عناصر الإيرادات العامة والإنفاق العام في بيان واحد، وهذا من أجل سهولة عرض الميزانية وتوضيح المركز المالي لها ككل، بالإضافة إلى أن ذلك يسهل على السلطة مهمة ترتيب أولويات الإنفاق العام.

-مبدأ التوازن: هو يعني أن يتساوى مجموع الإيرادات مع مجموع النفقات العامة، في هذه النقطة يظهر الفرق الجوهرى بين ميزانية الدولة وميزانية البلدية، فالأولى تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي بالدرجة الأولى، في حين الثانية تسعى إلى إحداث التوازن المالي.

### المطلب الثالث: مراحل إعداد ميزانية البلدية

#### أولاً: مرحلة تحضير الموازنة

يعود إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي تحضير وثيقة الميزانية واقتراحها على Oe المجلس الشعبي البلدي ويساعده في ذلك تأطير بشري مزود برصيد ثقافي أما . على المستوى البشري، يساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي رؤساء المصالح فهم الذين يحددون المتطلبات المالية للاختيارات التي يقترحونها، ويصوغون مشروع الميزانية وفق النظام المحاسبي.

تخضع بعد ذلك الميزانية الأولية التي تم إعدادها، إلى التصويت من قبل المجلس البلدي، ويتم ضبطها وفقاً لأحكام القانون وينبغي أن يكون التصويت على الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة التي تنطبق عليها هذه الموازنة، ويصوت على الاعتمادات من طرف المجلس الشعبي البلدي فصلاً فصلاً ومادة مادة بالنسبة للفرع الخاص بالتسيير ومادة بمادة وبرنامجاً برنامجاً بالنسبة للفرع الخاص بالتجهيز والاستثمار، وعندما يتم وضع مشروع الموازنة يعرض على اللجنة المختصة بالمالية

التابعة للمجلس الشعبي البلدي لتبدي رأيها فيه قبل أن يعرض على المجلس الشعبي البلدي نفسه لمناقشته والتصويت عليه في جلسة علنية<sup>1</sup>.

### ثانيا: مرحلة التصويت على الموازنة

يصوت المجلس الشعبي البلدي على الموازنة بصفة إلزامية على أساس التوازن. لقد ورد النص على هذا المبدأ في القانون 10/11 المتعلق بالبلدية " : تحتوي ميزانية البلدية على قسمين: قسم التسيير، قسم التجهيز والاستثمار.

وينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات متوازنة وجوبا . "كما أكدت على نفس المبدأ المادة 183 " : لا يمكن المصادقة على الميزانية إذا لم تكن متوازنة، فإن الوالي يرجعها مرفقة بملاحظاته خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي استلامها، إلى الرئيس الذي يخضعها لمداولة ثانية للمجلس الشعبي البلدي خلال عشرة أيام.

وقد حددت تواريخ التصويت على الميزانية الأولية والميزانية الإضافية في المادة 181 من قانون البلدية كالتالي:

- بالنسبة للميزانية الأولية يجب التصويت عليها إلزاميا قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تطبيقها .
- بالنسبة للميزانية الإضافية، لا يصوت عليها قبل 15 يونيو من السنة المالية التي تطبق عليها . ويجري التصويت على اعتمادات موازنة البلدية بابا بابا ومادة مادة. ويمكن للمجلس الشعبي البلدي إجراء تحويلات من باب إلى باب داخل نفس القسم، كما يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي إجراء تحويلات من مادة إلى 3مادة داخل نفس الباب، غير انه لا يجوز تحويل اعتمادات مقيدة بتخصيصات معينة .

<sup>1</sup> شباب سهام: إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية - دراسة تطبيقية: حالة بلدية معسكر، رسالة ماجستير، فرع تسيير المالية العامة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 102.

د القادر موفق : الرقابة المالية على البلدية في الجزائر: دراسة تحليلية ونقدية ، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص 118.

ثالثاً: مرحلة المصادقة على الموازنة

لا تعد موازنة البلدية قابلة للتنفيذ إلا بعد المصادقة التي دف إلى تمتيع السلطة الوصية بصلاحيه مراقبة مضمون هذه الموازنة. وتطرح المصادقة مشكلتين: الأولى تتعلق بتحديد السلطة الوصية للممارسة للمصادقة، والثانية تتعلق بمضمون المصادقة لسلطات المختصة بالتصديق الأصل أن الوالي هو الذي يمارس الوصاية على جميع البلديات الكائنة في حدود إقليم الولاية التي يشرف عليها. ونصت المادة 57 من قانون البلدية صراحة على أن لا تتفد المداوات التي تتناول الميزانيات والحسابات... إلا بعد أن يصادق عليها الوالي غ. ير أنه بإمكان هذا الأخير أن يفوض هذه الصلاحيه لرئيس الدائرة. ولذلك يجري التصديق حسب الأشكال التالية:

- رئيس الدائرة بالنسبة للبلديات التي يقل عدد سكانها عن 50 ألف ساكن.
  - الوالي بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 50 ألف ساكن .
  - وإضافة إلى ذلك فان البلديات التي يقدر عدد سكانها بـ 30 ألف ساكن فأكثر لا يتم المصادقة على موازنتها إلا بعد عرضها على لجنة وزارية مشتركة مكونة من ممثلين عن وزارتي المالية والداخلية .
- مضمون المصادقة : تشكل المصادقة على موازنة البلدية إجراء إلزاميا يسمح للسلطة الوصية بممارسة رقابتها على مضمون الموازنة ومن ثم مراقبة نشاط الجماعة المحلية ككل، لأن الموازنة هي الأداة التي يتجسد بواسطتها هذا النشاط.

تتمثل مهمة السلطة الوصية في التأكد من مدى احترام البلدية وضعها للموازنة للأحكام التشريعية الخاضعة لها. ولتحقيق ذلك مكن المشرع السلطة الوصية من أداة قانونية فعالة تتمثل في سلطة الحلول التي ورد النص عليها كمبدأ عام في المادة 101 من قانون البلدية عندما يمتنع رئيس المجلس الشعبي البلدي عن اتخاذ القرارات الموكلة له بمقتضى القوانين والتنظيمات، يمكن الوالي، بعد إعداره، أن يقوم تلقائيا ذا العمل مباشرة بعد انقضاء الآجال المحددة بموجب الإعدار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ماضي حنان ، إجراءات إعداد وتنفيذ موازنة البلدية دراسة حالة بلدية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، 2016، ص 42.

رابعاً: مرحلة تنفيذ الميزانية

بعد عملية التصويت على الميزانية من طرف المجلس الشعبي البلدي والسلطة الوصية، وبمجرد المصادقة عليها وإجازتها تدخل حيز التنفيذ طبقاً لقواعد المحاسبة العمومية المستمدة من النصوص القانونية المنظمة للنشاط المالي للدولة والجماعات المحلية.

إن تنفيذ الميزانية تعني تحصيل الإيرادات وصرف النفقات وتمر العمليتين بمراحل يتكفل للأمر بالصرف (رئيس مجلس الشعبي البلدي) بالمراحل الإدارية أما المحاسب العمومي (القابض البريدي) فيتكفل بالمراحل المحاسبية.

\***بالنسبة لتحصيل الإيرادات**\_: يتم تحصيل الإيرادات العامة بواسطة موظفين مختصين في وزارة المالية مباشرة أو تابعين لجهات حكومية تتبع وزارة المالية ويجب مراعاة عدة قواعد عامة في عمليات تحصيل الإيرادات تتمثل في:

- أن يتم تحصيل الإيرادات في مواعيد معينة وطرق معينة وفقاً لنص القانون.
- يجب تحصيل مستحقات البلدية فور نشوء حقوقها لدى الغير وقد ضمن المشرع حق البلدية في تحصيل إيراداتها في أسرع وقت ممكن، بإعطاء الحكومة حق امتياز على أموال المدين عن سائر الدائنين.<sup>1</sup>
- الفصل بين عمليتي التحصيل المالي الإدارية والحسابية، حيث بالعملية الأولى وهي الإدارية إصدار الأمر بالتحصيل، وتحديد مقداره وموعده وبنطاق بالعملية الثانية أي الحسابية القيام بالتحصيل الفعلي للإيرادات المالية المعتمدة في الميزانية.<sup>2</sup>

\***بالنسبة لصرف النفقات**:<sup>3</sup> إن الهدف من صرف النفقات هو تحقيق الغايات المرجوة منه لذا فهي تخضع إلى عدة قواعد من بينها، التأكد من حقيقة العلاقة بين الإدارة ومستحق النفقة وأن هذا الدائن قدم

<sup>1</sup> . محمد عباس محرزي: اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر 2004، ص 446.

<sup>2</sup> . د/ غازي عناية: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ص 218.

<sup>3</sup> . نفس المرجع، ص 219.

فعلاً للهيئة شيئاً يستحق النفقة، وقام بالأسباب المنشئة للاستحقاق المالي في ذمتها وأن يصدر الأمر بالصرف أمراً بالصرف، وأن يكون هذا الصرف قانونياً كأن يؤشر عليه من صاحب الصلاحية.

وتوكل عملية تنفيذ الميزانية لأعوان يقومون بذلك ويتمثلون في:

### 1- الأمر بالصرف

يتمثل الأمر بالصرف في الشخص المسؤول الأول عن تسيير الشؤون المالية للبلدية وهو كل شخص يؤهل سواء بالتعيين أو الانتداب أو الانتخاب لتنفيذ عمليات الالتزام والتصفية والأمر بالصرف بالنسبة للنفقات ، والإثبات والتصفية بالنسبة للإيرادات ويكون معتمداً لدى المحاسب من أجل إنجاز عمليات الإيرادات والنفقات<sup>1</sup>. وبذلك فإن رئيس البلدية بصفته رئيس المجلس الشعبي البلدي ، منتخبا من طرف زملائه في المجلس هو المتصرف القانوني في أموال البلدية وممتلكاتها وتحت رقابة المجلس البلدي والوصاية. ويمكن تحديد نوعين من الأمرين بالصرف:

-**الأمر بالصرف الأساسي:** لقد نصت المادة 26 من قانون المحاسبة العمومية رقم 21/90 أنه من ضمن الأمرين بالصرف الأساسيين ، رؤساء البلديات الذين يتصرفون لحسابها وبذلك فإن رئيس البلدية يعتبر أمراً بالصرف أساسياً يتصرف في أموال البلدية وممتلكاتها.

-**الأمر بالصرف الثانوي:** وهو المسؤول بصفته مفوضاً من الأمر بالصرف الأساسي حيث تفوض له الاعتمادات المالية من قبل الأمر بالصرف الأساسي ويسمح هذا التفويض للأمر بالصرف الأساسي ويعطيه الحق في ممارسة الرقابة على كل العمليات التي يجريها الأمر بالصرف الثانوي كما يحمله تبعات تسييره.

### 2- المحاسب العمومي

يلعب المحاسب العمومي دوراً أساسياً في تنفيذ ميزانية البلدية كجهاز ثاني بعد الأمر بالصرف الذي تعرضنا له سابقاً ، ويعرف "جاك مانيني" المحاسب العمومي بأنه : " الموظف أو العون العمومي المرخص له قانوناً للتصرف في الأموال العمومية أو الأموال الخاصة للمنظمة ".

<sup>1</sup> - المواد 23-26 من قانون المحاسبة العمومية رقم: 21/90 المؤرخ في: 15/08/1990.

- ويجب الإشارة هنا، أن مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي يلزم حياد المحاسب العمومي وبالتالي عدم خضوعه للسلطة التسلسلية للأمر بالصرف ومن ثم يتأتى الدور الرقابي للمحاسب العمومي على الأمر بالصرف وذلك ما يعد أساس وظيفته والتي يمكن تحديدها فيما يلي:
- دفع النفقات وذلك تنفيذاً لأوامر بالدفع أو لحوات الدفع التي تصدر عن الأمر بالصرف بالإضافة إلى السندات المقدمة له من قبل الدائنين.
  - تحصيل الإيرادات وذلك تنفيذاً لأوامر تحصيلها الصادرة إليه من رئيس البلدية أي الأمر بالصرف أو المسددة له مباشرة من طرف المدينين حسب طبيعة الإيراد وإجراءات تحصيله.
  - حفظ الأموال والقيم المملوكة للبلدية.
  - مسك المحاسبة التي تبين العمليات المنفذة من قبله.
  - المحافظة على المستندات الإثباتية للعمليات المنفذة.
  - إعداد حساب التسيير وإيداعه لدى كتابة ضبط المحاسبة لمرآجعتة والبت في مسؤوليته عن التسيير.
- ز. القيام بالمتابعات الضرورية لكل المدينين المتخلفين عن دفع ما عليهم من حقوق لخزينته.
- إن الغرض من عملية الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي في تنفيذ الميزانية هو من أجل التحكم والانسجام في عمليات دخول وخروج الأموال من الخزينة والحرص على هذه الأموال وحسن استخدامها. ولذلك فإن لخزينة البلدية مهمتان:

الأولى وتتعلق بتحصيل الإيرادات والثانية بدفع النفقات ، والتوفيق بين عمليات التحصيل وعمليات الدفع والسهر على توفير المبالغ اللازمة لمقابلة أوامر الصرف في حدود الاعتمادات المسجلة بالميزانية والمصادق عليها من طرف الإدارة العليا الوصية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محاضرات في المالية العامة ثانية ليسانس ، علوم مالية ومحاسبة المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف - ميلة، ص

### 3. دورية تنفيذ ميزانية البلدية:

إن تنفيذ ميزانية البلدية يخضع لقواعد المحاسبة العمومية وهذا ما أشارت إليه المادة الأولى من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتي نصت على ما يلي:

« يحدد هذا القانون الأحكام التنفيذية العامة التي تطبق على الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحقة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري... »

كما يخضع تنفيذ ميزانية البلدية إلى القانون البلدي الذي اس<sup>1</sup>تمد مواده من قانون المحاسبة العمومية السابق الإشارة إليه ، ويقسم تنفيذ ميزانية البلدية إلى تنفيذ النفقات وتنفيذ الإيرادات.

ويمر تنفيذ النفقات بمرحلة إدارية وهي من اختصاص الأمر بالصرف وتتمثل في الالتزام والتصفية والأمر بالصرف ، ثم بمرحلة محاسبية من اختصاص المحاسب العمومي وتتمثل في دفع النفقة . ويجب الإشارة هنا أنه بإمكان المحاسب رفض تنفيذ نفقة ما لأسباب عديدة فيقوم بإرجاعها إلى الأمر بالصرف مرفوقة بوثيقة قانونية هي الإشعار بعدم تنفيذ الأمر بالصرف والذي يجب أن يكون معللا .

### 4 التسلسل الزمني لميزانية البلدية:

إن السنة المالية المعتمدة في تسيير ميزانية البلدية هي السنة الميلادية التي تبدأ في أول جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة ، إلا أن عملية التحضير والتنفيذ وغلق الارتباطات لا يمكن أن تتزامن مع الفترة المحددة لها ، لذلك أخذ المشرع الجزائري بتوسيع مراحل السنة المالية لتشمل فترة قبل بدئها هي الفترة التحضيرية وفترة أخرى بعد انتهائها هي الفترة التكميلية أو الإضافية .وبناء على ذلك فإن التسلسل الزمني لميزانية البلدية يمكن توضيحه كما يلي:

- الفترة التحضيرية ويتم فيها تحضير الميزانية الأولية خلال شهر أكتوبر ويجب المصادقة عليها قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق تنفيذها.

<sup>1</sup> عبد المطلب بيبصار، المحاسبة العمومية وحسابات الدولة، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2020/2019، ص 28.

- أول جانفي أو بالأحرى 2 جانفي من السنة التنفيذية بداية تنفيذ الميزانية الأولية وتستمر إلى غاية التصويت على الميزانية الإضافية.
- تحضير الميزانية الإضافية والتصويت عليها قبل 15 جوان من السنة المعنية.
- توقيف الالتزامات والارتباطات المالية يوم 30 نوفمبر من سنة التنفيذ.
- استمرار تنفيذ بنود الميزانية الإضافية إلى غاية 31 ديسمبر.
- الفترة التكميلية وتبدأ من أول جانفي للسنة اللاحقة لسنة التنفيذ إلى غاية 15 مارس بالنسبة للنفقات و 31 مارس بالنسبة للإيرادات.
- ضبط حسابات السنة المالية وإعداد الحساب الإداري خلال شهر أبريل والمصادقة عليه في شهر ماي أي قبل المصادقة على الميزانية الإضافية في 15 جوان.
- إرسال الحساب الإداري لمجلس المحاسبة قبل 15 جويلية من السنة الموالية لسنة التنفيذ .

#### المطلب الرابع: الرقابة على ميزانية البلدية

هي ما يمارس من إجراءات قانونية وتنظيمية من أجل حماية المال العام للبلدية، تكون قبل صرف النفقات وبعدها، وتعتبر واحدة من الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة للتأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة حفاظا على حسن سير البلديات ماليا وحماية لأموال البلدية من أي إخلال، ناهيك عن الصور السلبية التي هي مجرمة قانونا .

كما أنها تتنوع وتنقسم من ناحية الجهة التي تقوم بتولي مهمة الرقابة سواء كانت رقابة داخلية ورقابة خارجية، ومن جهة نوعية الرقابة إلى رقابة حسابية ورقابة تقييمية ومن حيث التوقيت الزمني إلى رقابة سابقة ورقابة لاحقة، ونلخصها فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أولا: الرقابة السابقة:

تمثل الجزء الهام والكبير من الرقابة الإدارية وتتمثل مهمتها في عدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان مطابقا، لقواعد المالية المعمول بها .وتتم من قبل المصالح أو الجهات التالية:

<sup>1</sup> مصطفى الغار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2008، ص 83.

### 1-رقابة المجلس الشعبي البلدي والسلطة الوصائية

- رقابة المجلس الشعبي البلدي وذلك لاعتبار أن البلدية هي جهاز مركزي يسير من قبل هيئة تداولية حيث تمارس الرقابة أثناء التداول والتصويت.
- الرقابة الوصائية على ميزانية البلدية: هذه الأخيرة لها دور هام في الرقابة على ميزانية ، نظرا للأهمية التي تتميز بها قصد الحفاظ على توازن الميزانية.

### 2-رقابة المراقب المالي: تتمثل مهامه في:<sup>1</sup>

- تأكيد صحة النفقات بالتأشير على الوثائق الخاصة بالنفقات أو تعليق رفض التأشير عند الاقتضاء وذلك ضمن الآجال المحددة عن طريق التنظيم والتي تراعي طبيعة الوثيقة السهر على صحة توظيف النفقات طبقا للتشريع المعمول به.
- العمل على اعطاء نصائح للأمر بالصرف في المجال المالي.
- السهر على توفير الاعتمادات .

### 3-رقابة المحاسب العمومي

تعتبر رقابة المحاسب العمومي رقابة تلي المراقبة التي يقوم بها المراقب المالي وتشتمل على ما يلي:<sup>2</sup>

- العمل على رقابة آجال الديون المحددة قانونا وأنها لم تسقط.
- مراقبة شرعية عمليات تصفية النفقات العمومية.
- السهر على تطابق عملية الأمر بالدفع للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- تأكده من صحة الأمر بالصرف أو المفوض له.
- مراقبة توفر الاعتمادات.

### ثانيا: الرقابة اللاحقة

الرقابة المالية اللاحقة تكون مباشرة بعد تنفيذ النفقات واتخاذ قرارات الصرف للنفقات وتحصيل الإيرادات، ولا يمكن أن تحول دون أن يصبح الأمر بالتحصيل أو الأمر بالتنفيذ نافذا. فهي تكون بعد

<sup>1</sup> مد الصغير يعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر ، 2013، ص 140.

<sup>2</sup> محفوظ برحمان، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر 2015، ص

استقاء الإجراءات القانونية اللازمة، فهي ذات أهمية لاعتبارها رقابة ردعية وليست وقائية، ويقوم بها كل من المفتشية العامة للولاية والمفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة.<sup>1</sup>

**1- رقابة المفتشية العامة للمالية:** يعمل هذا الجهاز تحت سلطة وزير المالية وتم انشاؤه بموجب المرسوم رقم 80-53 المؤرخ في 01 مارس سنة 1980 ، والمتضمن أحداث مفتشية عامة للمالية فإن البلديات تخضع لرقابة هذه الهيئة.

**2- رقابة مجلس المحاسبة:** نظرا للظروف التي عرفتها الجزائر تم استحداث هذه الهيئة وهي هيئة دستورية إلا أنه لم تكن له فعالية.

**3- رقابة المفتشية العامة للولاية:** تقوم المفتشية العامة للولاية تحت سلطة الوالي بمهمة عامة ودائمة لتقويم نشاط المؤسسات اللامركزية والهياكل الموضوعية المنطوية سلطة وزارة الداخلية والجماعات المحلية تكمن اهميتها اساسا في العمل الإداري البحث حيث تقوم بتقديم تقاريرها إلى الوالي، ومن مهامها: - العمل على تدارك النقائص واقتراح الحلول اللازمة مختلف الاجراءات التي تزيد من نشاط البلدية والسهر على تقديم احسن الخدمات لصالح المواطنين.

- ضرورة العمل على احترام لتشريع والتنظيم المعمول بهما والمطبقين على مهمات البلدية.

- التحقيق الذي تتطلبه الوضعيات الخاصة التي لها عاقبة بأنشطة البلدية.<sup>2</sup>

**4- الرقابة القضائية:** السلطة القضائية تقوم بهذا النوع من الرقابة، حيث تقوم مصالح التحقيقات تحت إشراف النيابة العامة ذلك بغرض منع تلك التجاوزات التي تمارسها البلدية، ومختلف الأضرار التي تنجم عنها، وذلك بفحص الحسابات واكتشاف هذه المخالفات وتدارك المواقف من قبل المسؤولين أو إحالتهم للقضاء الجنائي إذا استدعى الأمر .

**5- اللجان الخاصة المنشأة من طرف المجلس الشعبي البلدي:** وهي لجان منشأة بصفة ظرفية، عند التحقيق في أمر معين يخص مؤسسة بلدية أو تجاوزات ما على مستوى مصالح البلدية أو دراسة مسألة لها طابع خاص . فقد أتاح القانون للمجلس الشعبي البلدي بتشكيل لجان خاصة تقدم تقاريرها للمجلس وتكون صلاحيتها محددة بمدة زمنية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حمد سعيد بوسعيدة، مدخل إلى دراسة قانون الرقابة الجزائري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2014 ، ص 107.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1994 العدد 48 ، الصادرة في 1994/07/27.

<sup>3</sup> عشاب لطيفة، النظام القانوني للبلدية في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، القسم العام 2013/2014، ص: 37-38

## المبحث الثالث: الدراسات السابقة

خصص هذا المبحث لعرض الدراسات السابقة الخاصة بموضوع دراستنا، وفيما يلي عرض أهم الدراسات السابقة القريبة من موضوع دراستنا.

## المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بمحور التنمية المحلية

\*الدراسة الأولى عبد الله ساقور، "المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية" رسالة دكتوراه دولة - بحث ميداني في مدينة عنابة - ، قسم علم اجتماع، جامعة باجي مختار - عنابة سنة 1998، قام الباحث في هذه الدراسة بمحاولة لمعالجة وتحليل أزمة المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية في المجتمعات المعاصرة ، بشكل عام نظريا وبشكل خاص ميدانيا في الجزائر وبالضبط في مدينة عنابة، فالمشاركة حسب رأيه لا تعني التمثيل في المنابر أو في التنظيمات والمجالس... إلخ الرسمية وغير الرسمية فحسب ، بقدر ما تعنيه من مخاطبة إيجابية لمشاعر الأفراد المنتظمين وبما يعزز السلوك الإيجابي لديهم ويحفزهم على النهوض بالأدوار المنوطة بهم في مختلف الوظائف الاجتماعية ، لاسيما في مجال التنمية المحلية، وأهم النتائج التي خلص إليها هذا البحث فيما يلي:

-مشاركة المواطنين في تحقيق مشاريع التنمية في المنطقة التي يسكنون فيها ضعيفة وذلك بسبب أن التنمية المحلية موهلة بالمركزية الشديدة في التسيير التي تعتبر مصدرا هاما للمشكلات والمعوقات التي تميح التنمية وتقصي الجماهير .

-إن أتساع مجال الاتفاق بين صانعي القرار، وبين المواطنين حول مشاريع التنمية في المنطقة التي يسكنون فيها، لا يخفف توتر المواطنين تجاه هذه المشاريع التنموية لمنطقتهم وذلك لأن محاولات الحكومة لتخفيف التوترات وتقريب الإدارة والعدالة من المواطنين ليست دقيقة وذات أهداف في الغالب مبهمة ومتعددة وفي أحيانا كثيرة متناقضة.

-غموض وصعوبة تحديد نموذج أو تصور لأسلوب فعال لكيفية تحقيق مشاركة المواطنين في تحقيق مشاريع التنمية المحلية في المنطقة التي يسكنون فيها، ذلك لأن صورة هذا النموذج أغنى وأشد تنوعا بما لا يقاس وهذا يكشف عن مدى عمق أزمة المشاركة الاجتماعية والطرق المتبعة في معالجتها.

\*الدراسة الثانية: شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية -دراسة حالة البلدية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

-تعبئة حقل التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي، وذلك بتمكين وحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية، وهنا يظهر دور الإعلامي المحلي في التنمية ونشر الوعي، ضمن هذا السياق نقترح تزويد البلديات بدليل توجيهي وطني يتضمن أبعاد التنمية الوطنية والمحلية مدعم ا بنصوص قانونية وتنظيمية تساعد وترشد وتنظم دور البلديات في ذلك، كما يمكن أن تبادر البلديات وتحت إشراف مصالحها بإعداد مجلات إعلامية محلية تعرف بالانشطات التي تقوم بها، لتوفير المعلومات للمواطنين المحليين وبيانات التنمية لتكون صرحا إعلاميا يضمن تواصل الإدارة مع المواطن.

-حاليا، هما قيد المناقشة والمصادقة من قبل غرفتي البرلمان - . تفعيل دور البلدية على مستوى القرى الثانوية للبلديات من خلال إشراك لجان الأحياء في العمل التنموي.

-حل إشكالية التمويل والذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلديات في أداء أدوارها، وذلك من خلال الحرص على تثمين الموارد المالية المحلية للبلدية، والتقليل من منح الإعانات المالية لها من طرف الدولة للقضاء على روح الاتكال والتخاذل.

-تحسين مستوى الإداريين على مستوى الجماعات المحلية ورفع مهاراتهم وكفاءتهم، عن طريق تنظيم فترات تربية والتكوين المستمر، ومنح الأولوية في التوظيف لخريجي المدرسة الوطنية للإدارة ومراكز التكوين الإداري السابق، كون أن الجزائر لم تعرف مفهوم التنمية المحلية إلا حديثا، وارتباطه بحتميات التكيف مع سيرورة العولمة الجارفة والإقصائية، وقد فرض هذا المصطلح وجوده في الأوساط الاجتماعية والاقتصادية مقابل اقتصاد أكثر امتدادا، لكنه لا يتكيف مع الواقع المعاش، فالتنمية المحلية تسعى لأن تكون تطبيقا لاقتصاد أكثر إنسانية واستثمارا بشريا في الجماعات المحلية بخصوصيتها وتراثها المحلي، مع الإلمام بمشروعية ذلك وكذلك فهم مسألة الوقت وتنمية المشاريع المشتركة التي تسعى إلى تطوير شروط حياة الأشخاص

-عملية التنمية المحلية هذه، منها ما يتم في المدى الطويل، لذا يتعين التحلي بالصبر وبروح الانتماء إلى المحيط، باعتبارها العناصر الأساسية الضامنة لتحقيق التنمية المحلية.

-تطوير إدارة شفافة تعمل جنبا إلى جنب مع المواطنين، وقادرة على تسيير التنمية المحلية، رغم التعقيدات التي تواجهها مع تحكم حقيقي في التقنيات العصرية لتسيير الجماعات المحلية.

\*الدراسة الثالثة: بن عامر زبير: دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة بلدية عين تسرة "برج بوعريريج" للفترة 2014-2019، مقال منشور في المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 2، 2020، من خلال هذه الدراسة حاول الباحث دراسة دور ميزانية البلدية في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تعرضت الدراسة في شقها النظري لمختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المحلية ومختلف المصادر التي تمولها سواء من ميزانية البلدية أو من مصادر خارجية، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- تساهم ميزانية البلدية في عملية التنمية المحلية إلا أن مساهمتها المباشرة من خلال الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير والمخصص لتمويل نفقات قسم التجهيز والاستثمار كان أقل بكثير من الموارد الخارجية لميزانية البلدية.
- تمثل مخططات البلدية للتنمية حصة الأسد في تمويل التنمية المحلية ببلدية عين تسرة إذ تمول 73% من إجمالي التمويلات. يأتي في المرتبة الثانية إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بنسبة 17% من إجمالي التمويلات.
- تحتل عملية إصلاح الطرق وفك العزلة المكانة الأولى في اهتمامات البلدية، وكذا المرتبة الأولى في المشاريع الممولة عن طريق مخططات البلدية، وتأتي في المرتبة الثانية التهيئة الحضرية والإنارة العمومية.
- توجه معظم تمويلات بلدية عين تسرة من اقتطاعها من إيرادات قسم التسيير لتمويل برامج دف إلى تثمين ممتلكات البلدية سواء العقارية منها أو المنقولة.
- يوجه جزء معتبر من تمويلات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية للتكفل بالإصلاحات المختلفة على مستوى المدارس.

\*الدراسة الرابعة: مامون خالد، أهمية قرارات الجماعات المحلية على نشاط المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون بتيارت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: علوم التسيير، 2018-2019، قام الباحث بدراسة دور الجماعات المحلية في تفعيل الحياة الاقتصادية من خلال التنمية المحلية، إذ تسعى الخيارات المتاحة لجميع الأفراد في المجتمع على المستوى المحلي من خلال مشاركتهم في صنع القرارات المحلية كطرف فاعل للنهوض بالتنمية، فالتنمية المحلية تهدف إلى استغلال احسن الموارد لخلق جو من الاستثمار ودعم المستمر

خاصة المحليين مما يساعد على التنمية من جميع نواحيها داخل المجتمع، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- إن أحسن أسلوب اداري تعتمد عليه الجماعات المحلية يتمثل في التنمية المحلية إذ أنه يقوم بتفويض جزء من السلطة حتى يمكن تسيير شؤونها.
- لتحقيق التنمية المحلية يجب التركيز على الجانب الاقتصادي بدرجة أولى وذلك بالاستغلال الجيد للإمكانيات والطاقات دون اهمال الجوانب الأخرى.
- ان نجاح الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، لن يحدث إلا اذا توفرت مجموعة من العوامل تتمثل في عدم الجماعات المحلية بالحكومة المركزية واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي.

بالرغم من وجود عالقة تبادلية بين التنمية والجماعات المحلية، فهذه الأخيرة تسهم في الإسراع بعمليات التنمية في كافة مجالاتها ، فكذلك تسهم التنمية في دعم نظام الإدارة المحلية.

\*الدراسة الخامسة: نادية درياس، التنسيق في الادارة المحلية وأثره على التنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة: دكتوراه علوم فرع: علوم التسيير. تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة بائنة1-الحاج لخضر - كمية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2020-2021، حيث ذكر الباحث أهمية التنمية المحلية بالنسبة للدول المتقدمة والنامية ، خاصة محاولة هذه الأخيرة على تحقيق التنمية المحلية والوطنية وفشل جهودها التنموية، نظرا لمواجهتها الكثير من التحديات خاصة على المستوى الإداري، وخلص الباحث إلى نتائج أهمها:

- المقاربات الحديثة تجاوزت المنظور التقليدي للتنمية المحلية، والذي ارتبط اساسا بمحاربة الفقر ونقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم وحصول المواطن على فرص لتمكينه من المساهمة في النشاطات داخل المجتمع.
- التنمية المحلية تقوم على عنصرين، الأول يركز على المشاركة قصد تحسين مستوى التنمية المحلية، والثاني تشجيع الإدارة المحلية لاعتماد الذات والشراكة بين الفاعلين في اتخاذ القرارات.
- التنمية المحلية تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وأجهزة التنمية.
- تقع مسؤولية التنسيق التنموي على الإدارة المحلية باعتبارها اساس التنمية المحلية وتقوم بذلك على اعتبار مجموعة من الامكانيات الرقابية والمالية والهيكلية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بمحور ميزانية البلدية

\*الدراسة الأولى: سيد علي خماري، ميزانية البلدية ودورها في التنمية مذكرة ماستر في القانون جامعة بومرداس، 2016/2015، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة موضوع الميزانية ودورها في التنمية، وقام بدراسة علاقة التنمية المحلية وميزانية البلدية، حيث تطرق إلى مختلف العراقيل التي تعاني منها البلديات والصعوبات المتنوعة في مختلف المجالات وتطرق لطرق التسيير واستغلال مختلف الموارد التابعة للبلدية، وتوصل إلى عدة نتائج نستعرضها فيما يلي:

- يجب مراقبة أعمال البلديات في أشد صورتها وأن التمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي باعتبارها القاعدة اللامركزية فهي تبقى نسبية وخاضعة للرقابة. الاعتمادات التي تخصص المشروعات التنمية.
- احتكار الدولة للنظام الجبائي وعاءً وتحصيلاً.
- تزايد النفقات مع تزايد حاجيات ومتطلبات المواطنين.
- عدم ترشيد نفقات البلدية وعدم التزام المسؤولين المحليين عند قيامهم بعملية الإنفاق بالنقد بالاعتمادات المالية المفتوحة.
- عدم تحيين مصادر الإيرادات حيث ما زالت كثير من العقارات المبنية طبقاً للإجراءات والقواعد التقليدية إلى عدم تعيين أسعار الكراء
- النسبة المعتدلة للأعضاء الذين يملكون مستويات أقل من المؤهلات العلمية في حدها الأدنى، يفسر إجماع بعض النواب لحضورهم مناقشات ومداولات المجلس الشعبي البلدي مفضلين إنابة بعضهم على حضور الجلسات حيث أصبحت ظاهرة في البلديات محل الدراسة مما عزز ضعف كفاءة المنتخبين وعدم تمكنهم من مبادئ الوظيفة التمثيلية في هذه المجالس وانعكاسها على التنمية في هذه البلديات.
- رغم أن أغلبية الأعضاء لهذه البلديات لا يملكون مؤهلات علمية عالية باستثناء بلدية الروبية، إلا أنهم أثبتوا نوعاً ما كفاءتهم بحكم خبرتهم في مجال التسيير الإداري، غير أن فعاليتهم مقيدة بالفكر البيروقراطي وبضرورة الالتزام بالتعليمات الفوقية التي اكتسبها في الإدارة رغم كونهم ضمن مجالس مستقلة ما جعلنا عند احتكاكنا بهم من أجل تحضير هذه الدراسة يتحجبون في إعطاء المعلومة بحكم السر المهني".

\*الدراسة الثانية: بلقيل نور الدين، بيسار عبد الحكيم، دور الرقابة المالية المسبقة الممارسة على البلديات في ترشيد نفقات الميزانية البلدية "دراسة ميدانية لمجموعة من بلديات ولاية المسيلة"، وهدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور مختلف الرقابة المالية التي تمارس على البلدية من أجل ترشيد نفقات ميزانيتها، كذلك هدفت إلى التعرف على النفقات التي تعني البلديات في إطار قانون البلدية، وتوصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج هي:

- القائمين بالرقابة المالية في البلديات لهم دور ومساهمة كبيرة في ترشيد نفقات ميزانية البلدية واقع رقابة المراقب المالي الممارسة على البلديات موضوع الدراسة، واقع مقبول لدى أغلب العاملين بمصلحة المحاسبة لدى البلديات المعنية.
- تختتم رقابة المحاسب العمومي في أغلب الأحيان برفض دفع النفقة، وهذا ما يؤكد خصوصية هذه الرقابة ومسؤوليتها التي تقع على عاتق المحاسبين العموميين في دفع النفقات والتي تجعلهم ملزمين بالفحص الدقيق قبل المغامرة بدفع النفقات.
- واقع رقابة المحاسب العمومي الممارسة على البلديات موضوع الدراسة، واقع مقبول لدى أغلب العاملين بمصلحة المحاسبة لدى البلديات المعنية.
- لا تختتم رقابة المراقب المالي في أغلب الأحيان بتأشيرة الرفض وهو ما يؤكد أن عدد الملفات التي تتوج بتأشيرة القبول أكثر من تلك التي ترفض
- رقابة لجنة الصفقات البلدية الممارسة واقع غير مقبول لدى أغلب العاملين بمصلحة المحاسبة لدى البلديات المعنية، وهو ما يفسر أن هيئة المراقبة المسبقة المتمثلة في لجنة الصفقات البلدية لا تمارس مهامها الرقابية بشكل جيد
- هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة وذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية المسبقة الممارسة على البلديات وترشيد نفقات ميزانية بلديات ولاية المسيلة، وهو ما يؤكد على ضرورة وجود وديمومة هذه الرقابة على البلديات.

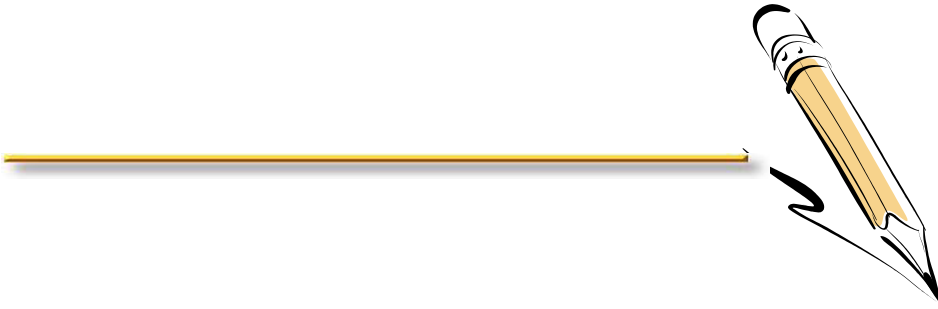
\*الدراسة الثالثة: أمل عدلي جلال الخاروف، تخطيط استغلال الموارد المالية لدى المجالس البلدية في الضفة الغربية في ضوء التغيرات على الساحة الفلسطينية، أطروحة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2008، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع تخطيط استغلال الموارد المالية لدى المجالس البلدية بالضفة الغربية في ضوء التغيرات على الساحة الفلسطينية، لما لذلك من أهمية عظمى تعود على البلدية لقيامها بواجباتها أمام المجتمع،

ولما للتخطيط من أهمية كبيرة في بناء الاستراتيجيات لحماية موارد البلدية والتي يعود بالتالي على استغلالها بالشكل الأمثل، وقد بينت الباحثة ذلك من خلال دراستها النظرية في ضرورة إتباع التخطيط المالي وأسس نجاح التخطيط المالي لحماية الموارد المالية للبلديات ودمجها في الظروف والتغيرات على الساحة الفلسطينية الحالية في الضفة الغربية والتي تتمثل بالاجتياحات الإسرائيلية التي أثرت بشكل ملحوظ على الوضع الاقتصادي للمواطنين وعلى إيرادات البلديات، وسياسة الإغلاقات للمدن وبالتالي الزيادة في البطالة، وكذلك نتائج الانتخابات المحلية للبلديات وأثرها على إيراداتها من المنح والهبات، وتوصل الباحث إلى نتائج نبرزها فيما يلي:

- أن تحقيق الاستقلالية المالية للهيئات المحلية مقيدة من قبل قانون الهيئات المحلية في كثير من المجالات الخدمية منها والمالية، فالإيرادات الداخلية الخاصة للهيئات المحلية قد جرى تحديدها بدقة وتم تحديد أيضاً الضرائب التي ممكن من الهيئات المحلية أن تفرضها على 88المواطن، أما الموارد الخارجية من ضرائب السلطة المركزية تغاضى عن تنفيذ وكيفية احتسابها ومرتبطة باعتبار (عدد السكان، نسبة المساهمة في جلب الإيراد، وأهمية مركزها، مسؤولياتها ذات طابع محلي) وجعلها سنوية مرتبطة بقانون الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية وبالتالي على المشرع أن يسعى في تغيير زيادة في أنواع الضرائب، والرسوم المخصصة مباشرة للهيئات المحلية من فرض ضرائب خاصة وتحديد شروط الضريبة، وبالتالي إيجاد علاقة أكثر توازناً مع السلطة المركزية.
- استمرار البلديات بإتباع سياسات مؤثرة وخاصة في مجال تحصيل ديون الكهرباء والمياه وذلك لتشجيع المواطنين على تسديد مستحقاتهم كأن تقدم البلدية برامج للتقسيط والخصومات، وذلك يساعد في توفير موارد مالية للبلديات لمساعدتها في إنشاء المشاريع التنموية في المحافظات.
- مسألة التخصيص المالي للهيئات المحلية يقصد بها إيجاد موارد كافية على مستوى المحلي حتى تتمكن الهيئات المحلية من تمويل نفسها ونشاطها، حتى تصل للاستقلالية المالي وابتعادها عن السلطة المركزية في تمويلها.
- من أجل توفير خدمة ذات جودة ونوعية للمواطن وتحقيق فكرة تقليل الفجوة بين الوحدات المحلية الكبيرة والصغيرة والحديث عن تعزيز القدرة المالية، فلا بد من التطرق إلى الموارد المالية التي تحصل عليها الهيئات المحلية خارج نطاق الموارد المركزية لما تشكله من قوة دعم للهيئات في تعزيز استقلاليتها.

## خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تم التطرق إليه يستنتج أن البلدية هي وحدة أو جماعة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية ونظامها يعبر عن النظام الإداري الجزائري في صورة وحيدة وفريدة للامركزية الإدارية المطلقة. حيث أن جميع أعضائها وجميع أعضاء هيئاتها ولجان تسييرها وإدارتها يتم اختيارهم بواسطة الانتخاب العام السري والمباشر وعليه فإن كل ما تحتويه البلدية من أجهزة فإن القانون أعطاها استقلال مالي ومنحها الشخصية المعنوية. ومن خلال القوانين المتعلقة بالإدارة المحلية تركز كثيرا على الاستقلالية في تسيير ميزانية البلدية، وكذلك بينت الهيئات المخولة لتسييرها، وهذه الأخيرة مشابهة للدولة في نظامها المركزي العام ولكن الفرق يكمن في أن البلدية ذات نظام لامركزي مع وجود رقابة وصائية من الدولة.



## الفصل الثاني:

دراسة حالة بلدية أولاد عدي لقبالة -  
المسيلة

تمهيد:

بعد التطرق إلى المفاهيم الخاصة بالتنمية المحلية والتمويل المحلي والتعرض الى مختلف أنواع مصادر التمويل الجبائية، والغير جبائية، والمصادر الخارجية التي تمول ميزانية البلدية نحاول في هذا الفصل الكشف عن واقع ومعوقات تمويل التنمية المحلية من خلال هذه المصادر التي يعود دخلها للبلدية في دراسة ميدانية في بلدية أولاد عدي لقبالة، ولتحليل وعرض هذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين هما:

-المبحث الأول: التعريف ببلدية اولاد عدي لقبالة.

-المبحث الثاني: الميزانية الاولية والميزانية الاضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة.

### المبحث الأول: التعريف ببلدية أولاد عدي لقبالة

سوف نحاول في هذا المبحث إعطاء نظرة شاملة عن بلدية أولاد عدي لقبالة من خلال اعطاء لمحة تاريخية عنها، ثم نتطرق الى الامكانيات التي تتوفر عليها، وفي الاخير نقوم بمعرفة الهيكل التنظيمي الذي تتشكل منه.

### المطلب الأول: التعريف ببلدية أولاد عدي لقبالة

تتكون بلدية أولاد عدي لقبالة من ثلاثة أعراش عريقة وهي : أولاد ولهة ، أولاد قسمية وويتلان وتنتمي إلى القبيلة الكبرى أولاد دراج ، وهذه الأعراش بها 28 قرية ودشرة موزعة من الشمال إلى الجنوب على امتداد 40 كلم من أعالي جبال الحضنة إلى شط الحضنة .

تعتبر من أقدم بلديات الولاية تأسيسا و أنشأت بموجب قرار صادر بتاريخ : 22/12/1961 عن السلطات الاستعمارية ، حيث أنها كانت تابعة لدائرة المسيلة ولاية سطيف قبل التقسيم الإداري سنة 1974 ولم يمسهما التقسيم الإداري الذي تم سنة 1984 ، تتميز بشساعة مساحتها وتناثر وتبعثر قراها ومداشرها وتنوع تضاريسها حيث أنها جبلية في المنطقة الشمالية أكثر من 1300م علوا عن سطح البحر وسهبية بالمنطقة الجنوبية 400 م علوا عن سطح البحر، مما يشكل انحدارا كبيرا أدى إلى تواجد خمسة أودية تشق إقليم البلدية من الشمال إلى الجنوب مما يؤدي أحيانا إلى فيضانات تعرقل حركة المرور خصوصا عند الطريق الوطني رقم 40 الذي يعبر من الشرق إلى الغرب و الذي يعتبر الشريان الحيوي للبلدية، وكان لها دور بالغ الأهمية إبان ثورة التحرير، حيث كانت تابعة للمنطقة الرابعة بالولاية الأولى (الأوراس) ، وقدمت من الشهداء مثلها مثل باقي ربوع الوطن من أجل تحرير الوطن.

### المطلب الثاني: الموقع الجغرافي والإداري والهيكل التنظيمي

تقع بلدية أولاد عدي لقبالة في الجهة الشمالية الشرقية لولاية المسيلة تابعة إداريا لدائرة أولاد دراج والتي بدورها تتكون من مجموع خمسة بلديات وهي بلدية أولاد دراج ، المطارفة، المعاضيد، السوامع، ويبعد مركز البلدية عن مقر الولاية - المسيلة - بقرابة 30 كلم شرقا، تتوزع البلدية على مساحة إجمالية تقدر 32250 هكتار منها 26455 هكتار أراضي فلاحية صالحة للاستعمال الفلاحي بنسبة تتعدى 80 % ما يجعل منها بلدية فلاحية بنسبة عالية.

-يحدها شمالا: ولاية برج بوعرييج، بلدية المعاضيد.

-يحدها جنوبا: السوامع، عين الخضراء.

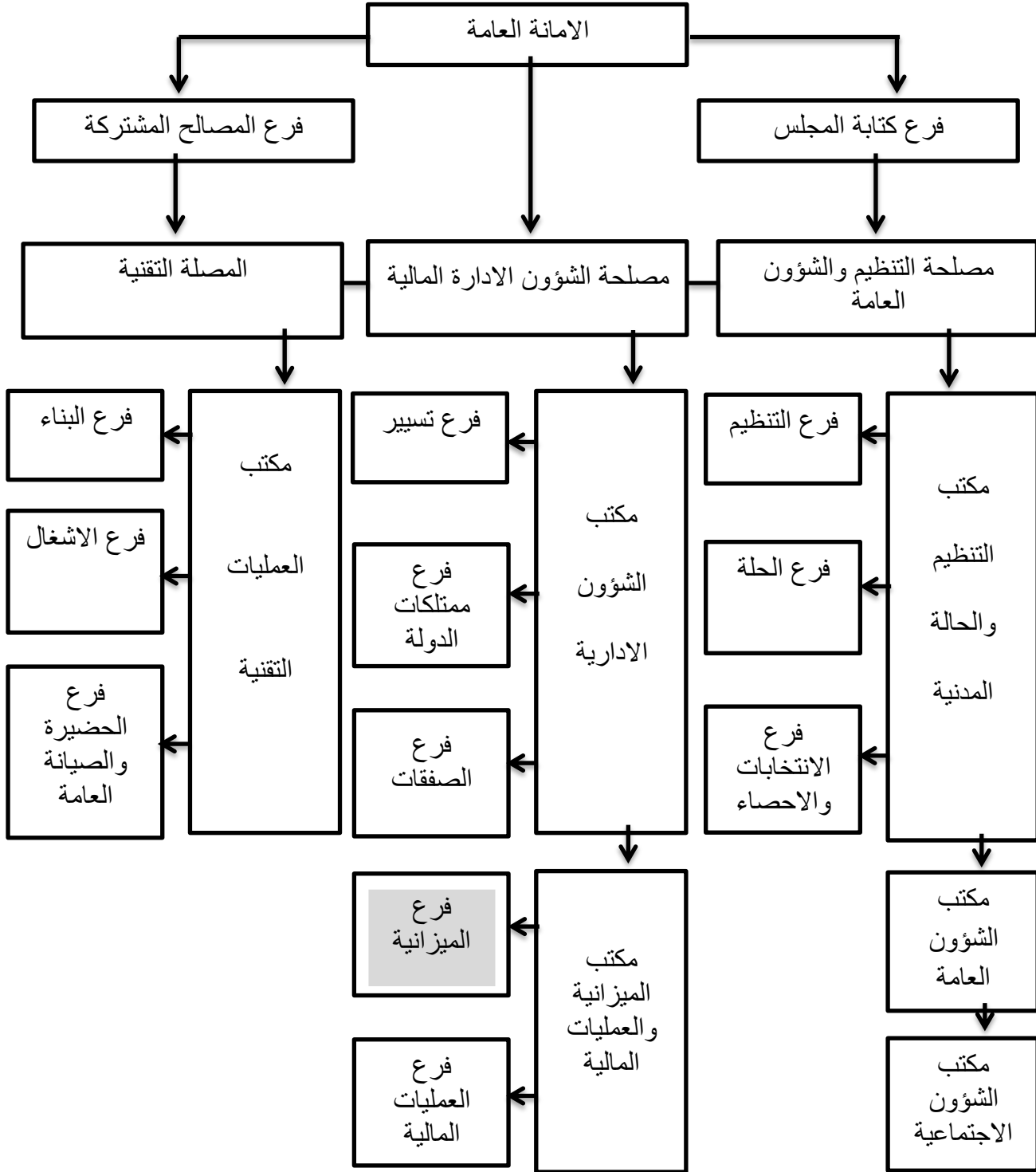
-يحدها شرقا: الدهاهنة ، برهوم، عين الخضراء.

-يحدها غربا: المعاضيد، أولاد دراج، السوامع.

عدد سكانها 26000 نسمة حسب الإحصاء الأخير لسنة 2022، يتوزع سكانها على ثلاث تجمعات:  
15266 كتجمع حضري رئيسي، 5600 تجمع حضري ثانوي، 5490 يتوزعون على القرى و الأرياف.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبلدية

الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي لبلدية أولاد عدي لقبالة بولاية المسيلة



المصدر: وثائق مقدمة من طرف مكتب التنظيم والشؤون العامة لبلدية أولاد عدي لقبالة

يعد التنظيم والهيكل البلدي لأي مؤسسة أو مصلحة أحد الحلول لإنجاح الإدارة والعمل والتنسيق بين مختلف المصالح والهيئات الداخلية والخارجية ، وعليه فإن بلدية أولاد عدي لقبالة تخضع لهيكله إدارية وتشمل على: أمانة عامة و03 مصالح و11 مكتب (حسب الهيكل التنظيمي للبلدية).

\***الأمانة العامة:** يسيرها الأمين العام تحت سلطة رئيس المجلس الشد سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ، ويعتبر الأمين العام حسب بعض المختصين الركيزة الأساسية في البلدية ويعتبر المساعد المباشر لرئيس البلدية ، وتجدر الإشارة إلى أن وظيفة أمين عام للبلدية موجودة على مستوى كل بلديات التراب الوطني والتعيين فيها يكون حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم : 16-320 المؤرخ في 2016/12/13 المتضمن الاحكام الخاصة المطبقة على الامين العام للبلدية وكذا المرسوم التنفيذي رقم 91-27 المؤرخ: 1991/02/02 الذي يحدد قائمة الوظائف العليا للإدارة البلدية.

وفيما يخص صلاحيات ومهام الأمين العام للبلدية تنص المواد من 13 الى 16 من المرسوم التنفيذي رقم 16-320 المؤرخ في 2016/12/13 المتضمن الاحكام الخاصة المطبقة على الامين العام للبلدية، يتولى الأمين العام للبلدية وتحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ما يلي: جميع مسائل الإدارة العامة، والقيام بتبليغ محاضر مداوات المجلس الشعبي البلدي والقرارات للسلطة الوصية إما على سبيل الإخبار أو أجل ممارسة سلطة الموافقة والرقابة.

من خلال نص المادة 14 نستطيع أن نحصر الصلاحيات الأساسية للأمين العام للبلدية فيما يلي:

- تحضير مداوات المجلس الشعبي البلدي وخاصة منها المتعلقة بالميزانية البلدية.
- يمارس السلطة الرئاسية على موظفي البلدية باسم رئيس البلدية وذلك طبقا لما جاء في المادة 16 تخضع إدارة البلدية للسلطة السلمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي، وتظهر أهمية وظيفة الأمين العام للبلدية خاصة حين تجديد المجالس الشعبية البلدية بحيث أثناء هذه المرحلة يصبح هو المسؤول الأول لإدارة البلدية، فيعتبر حينئذ الأمين العام للبلدية القناة أو الوسيط بين الهيئة البلدية المنتخبة والمصالح البلدية، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الواقع في بعض الأحيان إن لم نقل في كثيرها توجد صعوبات كثيرة تواجه ممارسة هذه الوظيفة و السهر على حسن سيرها.

وتتكون الأمانة العامة من مكتبين هما: مكتب كتابة المجلس ومكتب المصالح المشتركة، ويتولى رؤساء المكاتب وتحت سلطة الأمين العام المهام التالية:

- التنسيق بين مختلف المصالح البلدية.
- مسك سجلات المداولات والقرارات والسهر على تسجيلها.
- تحضير لاجتماعات المجلس بحيث يقوم بإعداد جدول الأعمال الخاص بالمجلس الشعبي البلدي.
- متابعة المصادقة على المداولات والقرارات وتنفيذها ومتابعة وتنظيم وحفظ أرشيف البلدية .
- تنظيم استقبالات المواطنين وتوجيههم و إعلامهم ومسك الاتصالات.
- مسك سجل المراسلات الصادرة والواردة ومتابعة كل النزاعات التي تكون البلدية طرفا فيها، وكذا متابعة تنفيذ الأحكام النهائية سواء لصالح أو ضد البلدية، بالإضافة إلى تحرير الرد على العرائض أمام الهياكل المختصة، كما يكلف الأمين العام رؤساء المصالح مصلحة التنظيم والشؤون العامة ،مصلحة الشؤون الإدارية والمالية مصلحة العمليات التقنية بتنشيط الهياكل والمهام الإدارية الموضوعة تحت سلطتهم

**\*مصلحة التنظيم والشؤون العامة:** هي عبارة عن تنظيم يتم فيه القيام بعدة وظائف إدارية حسب كل مكتب، وتتم هذه الوظائف حسب إجراءات معينة ومعلومات مختلفة وتتكون من 03 مكاتب وهي: مكتب التنظيم، مكتب الحالة المدنية ومكتب الشؤون العامة و تحتوي على ( 02 ) فرعين وهما : فرع الشؤون العامة ، فرع الشؤون الاجتماعية.

يتولى رئيس مصلحة التنظيم والشؤون العامة وتحت سلطة الأمين العام تنشيط الهياكل الموضوعة تحت سلطته حيث يتولى رئيس مكتب التنظيم والحالة المدنية وتحت سلطة رئيس مصلحة بتنشيط الأعمال وتوزيع الأشغال التي يقوم بها رؤساء المكاتب المذكورة أعلاه و هي تشمل على الأعمال التالية:

-**مكتب التنظيم:** ويتولى الشرطة العامة والمصادقة على الوثائق وحركة السيارات ،بطاقة التعريف الوطنية و رخصة السياقة وكذا استمارة ترقيم السيارات وشهادة السكن ومتابعة ملفات إنشاء واستغلال المؤسسات

المصنفة والنشاطات المنظمة وإعداد وتسليم الوثائق الخاصة بالنشاطات الحرفية والفلاحية ومتابعة الشؤون القانونية والمنازعات للبلدية ، كما يشرف على عملية الحج.

-**مكتب الحالة المدنية:** فيتولى المسك الحسن والمحافضة على سجلات الحالة المدنية بكل أنواعها ورقمنتها آليا وإعداد وتسليم الوثائق الخاصة بالحالة المدنية ،إحصاء المواليد والزواج والوفيات دوريا، تسجيل الأحكام المتعلقة بالحالة المدنية والتصريحات على الهامش، استخراج الوثائق، حفظ الأختام ووثائق الحالة المدنية إعداد الإحصائيات الخاصة بالحالة المدنية، حركة السكان، الجداول الشهرية... الخ، إضافة إلى السهر على تنفيذ التعليمات المرتبطة بالخدمة الوطنية.

-**مكتب الشؤون العامة:** إن مهام رئيس هذا المكتب محددة بالمادة 123 من المرسوم رقم 91/26 المؤرخ في 1991/02/02 ، وينقسم إلى فرعين :

-**فرع الشؤون الاجتماعية:** ويقوم بمتابعة القضايا الاجتماعية السكن المجاهدين، الشغل، الفئات المحرومة المعاقين والمسنين العمومية.

-**فرع الشؤون العامة:** يتولى النشاطات الثقافية والرياضية، الانتخابات، الوقاية وحفظ الصحة

\***مصلحة الشؤون الإدارية والمالية:** تتكون هذه المصلحة من ثلاثة مكاتب: مكتب تسيير الموظفين، مكتب الميزانية والعمليات المالية ومكتب الصفقات وممتلكات البلدية والذي يضم (02) فرعين وهما: فرع الصفقات ، فرع ممتلكات البلدية.

ومهام رئيس المصلحة محددة بالمادة 122 من المرسوم رقم 91/26 المؤرخ في 1991/02/02 والتمثلة في تنشيط الهياكل الموضوعة تحت سلطته إذ يتولى وبمساعدة رؤساء المكاتب والفروع وتحت سلطة الأمين العام العمليات المالية والشؤون الإدارية المنطوية على المكاتب والفروع ، بحيث يتولى كل مكتب المهام التالية:

-**مكتب تسيير الموظفين:** ويتولى تنظيم وحفظ الملفات الفردية للموظفين، تسيير الحياة المهنية للموظفين وكذا عمليات الإحصاء وحركة الموظفين.

-مكتب الميزانية والعمليات المالية: ويقوم بإعداد الميزانية الأولية والإضافية والحساب الإداري التأشير المطلوبة لسند الطلب للتأكيد من القروض المالية، تحرير الحوالات، مسك السجلات والملحقات الخاصة بتنفيذ الميزانية، المتابعة المالية لمختلف البرامج .

-مكتب الصفقات وممتلكات البلدية: مهام رئيسه محددة بالمادة 123 من المرسوم التنفيذي رقم 91/26 المؤرخ في 02/02/1991 ويضم فرعين:

-فرع الصفقات: ويقوم بإعداد ومتابعة الصفقات ، تحضير المزادات الخاصة بالممتلكات.

-فرع ممتلكات البلدية: ويقوم بجرد ممتلكات البلدية، الإحصاء السنوي للممتلكات المنقولة والثابتة، انجاز كل الملحقات التابعة.

\*مصلحة العمليات التقنية: يتولى رئيس المصلحة تحت سلطة الأمين العام والمسيرين تنشيط الهياكل الموضوعية تحت سلطته وتتكون المصلحة من ثلاث مكاتب وفرعين:

-مكتب البناء والتعمير: يقوم بالسهر على احترام قواعد التهيئة والتعمير على مستوى تراب البلدية إعداد وتسليم الوثائق الخاصة بالتعمير والبناء، رخصة التجزئة، رخصة البناء رخصة الهدم، رخصة الترميم، الرخص الخاصة بالشبكات... الخ، وكذا المتابعة التقنية للمشاريع ومتابعة الاحتياطات العقارية البلدية.

-مكتب الاستغلال المباشر: ويقوم بكل الأعمال المتعلقة بإنشاء الوكالات وتسييرها ، متابعة وضعية العمال والوسائل الموضوعية تحت تصرف الوكالات، ضمان تطبيق النصوص التنظيمية الخاصة بالوكالات.

-مكتب الحظيرة والصيانة العامة: مهام رئيس هذا المكتب محددة بالمادة 123 من المرسوم رقم 91/26 المؤرخ في 02/02/1991 ويضم فرعين:

\*فرع الصيانة العامة: يقوم بتنشيط ومتابعة فرق الصيانة المختلفة، الطرق والإنارة ، التطهير والنظافة والترميمات .... الخ . بالإضافة إلى مسك سجلات تحدد فيها الأعمال التي تقوم بها كل فرقة يوميا وكذا تسجيل الأعمال التي قامت بها.

فرع تسيير المخازن : ويقوم بمسك بطاقة المخزن ، مراقبة دخول الموارد وتنفيذها ،سندات الخروج وسندات الطلب .... الخ ، مسك بطاقة العتاد ، برمجة العتاد لمختلف المهمات

**المطلب الثالث: الإمكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها بلدية أولاد عدي لقبالة**

تتوفر بلدية أولاد عدي لقبالة على عدة إمكانيات مادية وبشرية تمكنها من تحقيق التنمية المحلية على جميع المستويات وتمثل هذه الإمكانيات في :

**\*النقل:** تتوفر بلدية أولاد عدي لقبالة على ثلاث محطات برية لنقل المسافرين للخواص:

- محطة نقل مسافرين تربط بين البلدية و الولاية.

- محطة نقل مسافرين تربط بين البلدية و مقر الدائرة.

- محطة نقل مسافرين تربط بين البلدية و ولاية سطيف.

**\*شبكة الطرق:** تتوفر البلدية على شبكة طرق متكونة مما يلي:

- طريق وطني رقم 40 وهو طريق يشق وسط المدينة شرقا الى الغرب بطول 17 كلم.

- طريقان ولائيان بطول 41 كلم.

- طرق بلدية بطول 72 كلم.

- سكة حديدية.

**\*المنشآت الصحية:** إن وضعية القطاع الصحي لبلدية أولاد عدي لقبالة يعكس بصفة جلية مستوى التنمية الاجتماعية حيث تتوفر على :

- مؤسسة جواريه ذات خمسة (5) أسرة وطاقم طبي مكون من أربعة (4) أطباء و واحد وعشرين ممرضا اثنى عشر (12) عيادة خاصة تتمركز في مقر البلدية.

- ستة (6) صيدليات خاصة تنتشر على مستوى مقر البلدية.

- ستة (6) عيادات طبية على مستوى القرى.

\*التعليم: يعتبر عدد المؤسسات التربوية في البلدية كاف نوعا ما ، فالمتدرسين في جميع الأطوار لا يتقلون إلى البلديات المجاورة من أجل الدراسة ، وكذلك معدل التلاميذ في القسم ليس مرتفع كثيرا حيث يصل إلى 32 تلميذ في القسم بالنسبة إلى التعليم المتوسط و ينخفض إلى معدل 16 تلميذ للقسم في الثانوي، 22 مدرسة ابتدائية بعدد أقسام 135 قسم ، وعدد التلاميذ يقدر بـ 4304 تلميذ بمعدل 32 تلميذ للقسم، 05متوسطات بعدد أقسام يبلغ 73 قسم وعدد التلاميذ يقدر بـ 2264 تلميذ بمعدل 31 تلميذ في القسم، ثانويتان (2) بعدد أقسام يقدر بـ 53 قسم و عدد تلاميذ يقدر بـ 844 تلميذ ، بمعدل 16 تلميذ بالقسم.

\*المرافق الرياضية و الثقافية: تتوفر البلدية على:

- مركب رياضي.

- ملعب بلدي.

- خمسة (5) ساحات ألعاب (ماتيكو).

- مكتبة لـ مكتبة للمطالعة بلدية.

- مركز ثقافي.

\*المنشآت الدينية:

- واحد وعشرين (21) مسجدا و تسعة (9) مصليات

- اثنتان (2) زوايا قرآنية.

\*البريد و المواصلات:

-مكتبان (2) بريديان: مكتب على مستوى مقر البلدية و مكتب على مستوى التجمع الحضري أولاد بية.

\*النشاط الصناعي و التجاري:

-المحلات التجارية: يبلغ عددها 85 محلا تجاريا محلات (الرئيس) بالإضافة إلى 23 محل آخر.

\*السكنات الايجارية: تسعة (9) سكنات.

\*محطات الوقود: 01.

\*مؤسسات التأمين: 02، المطاعم: 06 المقاهي: 13.

هذا وتتوفر البلدية إضافة الى المقر الرئيسي على خمسة (5) ملاحق بلدية موزعة كالتالي:

الطلبة ، البرابرة ، مزابر، لحمايد، أولاد قسمية .

## المبحث الثاني: الميزانية الاولى والميزانية الاضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة

### المطلب الاول: الميزانية الاولى

**تعريف الميزانية:** هي جدول تقديرات الايرادات والنفقات السنوية للبلدية وهي عقد ترخيص وادارة يسمح بتسيير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار.

يتم اعداد الميزانية الاولى قبل بدأ السنة المالية ويتم تعديل النفقات والايادات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة عن طريق ميزانية اضافية .

تحتوي ميزانية البلدية على قسمين:

- قسم التسيير .

- قسم التجهيز والاستثمار .

ينقسم كل قسم الى ايرادات متوازنة وجوبا يقتطع من ايرادات التسيير مبلغ يخصص لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار لا تقل نسبته عن 10% سنويا يصوت المجلس الشعبي البلدي على ميزانية البلدية كالاتي:

- يصوت على الميزانية الاولى قبل 31 اكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها.
- يصوت على الاعتمادات بابا بابا ومادة مادة.
- يمكن للمجلس الشعبي البلدي اجراء تحويلات من باب الى باب داخل نفس القسم عن طريق مداولة المجلس.
- يمكن لرئيس المجلس اجراء تحويلات من مادة الى مادة داخل نفس الباب بموجب قرار يخطر بذلك المجلس بمجرد انعقاد دورة جديدة.
- تعد ميزانية البلدية للسنة المدنية ويمتد تنفيذها الى غاية 15 مارس من السنة الموالية بالنسبة لعمليات تصفية المداخل وتحصيلها ودفع النفقات.

يحتوي قسم التسيير في باب النفقات على ما يلي:

- اجور واعباء مستخدمي البلدية الدائمين والمؤقتين والمتعاقدين.
  - التعويضات والاعباء المرتبطة بمهام الانتخابية ( ديمومة المنتخبين )
  - المساهمات المقررة على الاملاك ومداخيل البلدية بموجب القوانين.
  - نفقات صيانة الاملاك المنقولة والعقارية ( عتاد وعقارات تابعة لأملك البلدية).
  - نفقات صيانة طرق البلدية.
  - الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز والاستثمار.
  - فوائد القروض ان وجدت.
  - مصاريف تسيير المصالح البلدية.
- يحتوي قسم التجهيز والاستثمار في باب النفقات على ما يلي:
- نفقات التجهيز العمومي.
  - نفقات المساهمة في راس المال بعنوان الاستثمار.
  - تسديد راس المال القروض.
  - نفقات اعادة تهيئة المنشآت البلدية.

**المطلب الثاني: تقديرات الميزانية الأولية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة**

خصص هذا المطلب لعرض تقديرات الميزانية الأولية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة لسنوات

2018، 2019، 2020، 2021، 2022

\*تقديرات الميزانية الأولية لسنة 2018

الجدول رقم (01): تقديرات الميزانية الاولية لسنة 2018

199448443.45	الايادات
263173377.50	النفقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

يتضح من الجدول أعلاه أن تقديرات الميزانية لبلدية أولاد عدي لقبالة لسنة 2018 كانت جيد، حيث بلغ قيمة النفقات التقديرية 263173377.50 وقيم الايرادات المقدرة 199448443.45، وهي قيم تقديرية تبين أن البلدية في وضعية تقديرات جيدة ومتوازنة لتحقيق التنمية المحلية.

\*تقديرات الميزانية الأولية لسنة 2019

الجدول رقم (02): تقديرات الميزانية الاولية لسنة 2019

203347122.88	الايادات
250244191.87	النفقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

يتضح من الجدول أعلاه أن تقديرات الميزانية لبلدية أولاد عدي لقبالة لسنة 2019 كانت جيد، حيث بلغ قيمة النفقات التقديرية 250244191.87 وقيم الإيرادات المقدرة 203347122.88، وهي قيم تقديرية تبين أن البلدية في وضعية تقديرات جيدة ومتوازنة لتحقيق التنمية المحلية.

\*تقديرات الميزانية الأولية لسنة 2020

الجدول رقم (03): تقديرات الميزانية الاولية لسنة 2020

169910426.89	الايرادات
254228804.58	النفقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن تقديرات الميزانية لبلدية أولاد عدي لقبالة لسنة 2020 كانت جيد، حيث بلغ قيمة النفقات التقديرية 169910426.89 وقيم الايرادات المقدره 254228804.58، وهي قيم تقديرية تبين أن البلدية في وضعية تقديرات جيدة ومتوازنة لتحقيق التنمية المحلية.

\*تقديرات الميزانية الأولية لسنة 2021

الجدول رقم (04): تقديرات الميزانية الاولية لسنة 2021

203818147.16	الايرادات
323873873.71	النفقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تقديرات الميزانية لبلدية أولاد عدي لقبالة لسنة 2021 كانت جيد، حيث بلغ قيمة النفقات التقديرية 323873873.71 وقيم الايرادات المقدره 203818147.16، وهي قيم تقديرية تبين أن البلدية في وضعية تقديرات مقبولة لتحقيق التنمية المحلية.

\*تقديرات الميزانية الأولية لسنة 2022

الجدول رقم (05): تقديرات الميزانية الاولية لسنة 2022

342845684.68	الايادات
448896659.02	النفقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تقديرات الميزانية لبلدية أولاد عدي لقبالة لسنة 2022 كانت جيد، حيث بلغ قيمة النفقات التقديرية 448896659.02 وقيم الايرادات المقدرة 342845684.68، وهي قيم تقديرية جيدة تبين أن البلدية في وضعية تقديرات جيدة ومتوازنة لتحقيق التنمية المحلية،

المطلب الثالث: الميزانية الاضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة

خصص هذا المطلب لعرض تقديرات الميزانية الإضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة لسنوات 2018، 2019، 2020، 2021، 2022

\*تقديرات الميزانية التقديرية لسنة 2018

الجدول رقم (06): تقديرات الميزانية الاضافية لسنة 2018

259205733.78	الايادات
168095632.14	النفقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن تقديرات الميزانية الإضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة لسنة 2018 كانت جيدة، حيث بلغ النفقات التقديرية الإضافية 168095632.14 وقيم الايرادات المقدرة 259205733.78، وهي قيم تقديرية مقبولة ما يبين بأن البلدية تساهم وبدرجة متوسطة على تحقيق تنمية محلية مثلى.

\*تقديرات الميزانية التقديرية لسنة 2019

الجدول رقم (07): تقديرات الميزانية الاضافية لسنة 2019

233329085.44	الايادات
186204398.09	النفقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

يتضح من الجدول أعلاه أن تقديرات الميزانية الإضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة لسنة 2019 كانت جيدة، حيث بلغ النفقات التقديرية الإضافية 186204398.09 وقيم الايرادات المقدرة 233329085.44، وهي قيم تقديرية جيدة ما يبين بأن البلدية تساهم وبدرجة مقبولة على تحقيق تنمية محلية مثلى.

\*تقديرات الميزانية التقديرية لسنة 2020

الجدول رقم (08): تقديرات الميزانية الاضافية لسنة 2020

224975808.34	الايادات
183478846.57	النفقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن تقديرات الميزانية الإضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة لسنة 2020 كانت جيدة، حيث بلغ النفقات التقديرية الإضافية 183478846.57 وقيم الايرادات المقدرة 224975808.34، وهي قيم تقديرية جيدة ما يبين بأن البلدية تساهم وبدرجة مقبولة على تحقيق تنمية محلية مثلى.

\*تقديرات الميزانية التقديرية لسنة 2021

الجدول رقم (09): تقديرات الميزانية الاضافية لسنة 2021

266720044.43	الإيرادات
264537752.18	النفقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

من خلال الجدول أعلاه أن تقديرات الميزانية الإضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة لسنة 2021 كانت جيدة، حيث بلغ النفقات التقديرية الإضافية 264537752.18 وقيم الإيرادات المقدرة 266720044.43، وهي قيم تقديرية عالية ما يبين بأن البلدية تساهم وبدرجة عالية على تحقيق تنمية محلية مثلى.

\*تقديرات الميزانية التقديرية لسنة 2022

الجدول رقم (10): تقديرات الميزانية الاضافية لسنة 2022

337594720.52	الإيرادات
331524221.19	النفقات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

يتضح من الجدول أعلاه أن تقديرات الميزانية الإضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة لسنة 2022 كانت جيدة، حيث بلغ النفقات التقديرية الإضافية 331524221.19 وقيم الإيرادات المقدرة 337594720.52، وهي قيم تقديرية عالية ما يبين بأن البلدية تساهم وبدرجة عالية على تحقيق تنمية محلية مثلى، وما يثبت ذلك قيم النفقات الكبيرة والتي كانت أكبر الإيرادات.

المطلب الرابع: تحليل الميزانية الاولية لسنة 2022

خصص هذا المطلب لعرض وتحليل الميزانية الأولية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة لسنة 2022.

الفرع الأول: قسم التسيير "النفقات" بالنسب المئوية لسنة 2021

خصص هذا الفرع لعرض قسم التسيير الخاص بالإيرادات للميزانية الأولية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة لسنة 2021.

الجدول رقم (11): قسم التسيير "الإيرادات" بالنسب المئوية لسنة 2021

نتائج السنوات المالية السابقة	نتائج استثنائي	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	ممنوحات صندوق التضامن البلدي	التحصيلات والاعانات	نتائج الاملاك العمومية	منتجات الاستغلال	الإيرادات
8.70	8.45	11.24	0.48	20.83	36.64	3.49	10.13	اعتمادات مفتوحة في الميزانية الاضافية وترخيصات خاصة
8.70	8.45	11.24	0.48	2083	36.64	3.49	10.13	تحديد الإيرادات
8.31	8.53	11.34	0.49	2.10	36.97	3.10	10.22	انجازات
52.68	/	/	/	/	/	47.3	/	الباقي للإنجاز

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

الفرع الثاني: قسم التسيير "الإيرادات" بالنسب المئوية" لسنة 2022

خصص هذا الفرع لعرض قسم التسيير الخاص بالنفقات للميزانية الأولية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة لسنة 2022.

الجدول رقم (12):قسم التسيير "النفقات" بالنسب المئوية" لسنة 2022

النفقات	مواد ولوازم	مصاريف المستخدمين	مصاريف الضرائب ورسوم	مصاريف الاملاك العقارية والمنقولة	مساهمات وحصص	منح واعانات	مصاريف التسيير العام	المساهمة في صندوق الضمان للضرائب والرسوم	تكاليف استثنائية	الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار
اعتمادات مثبتة في اخر حساب اداري	5.26	40.53	0.046	5.84	0.50	7.66	2.41	0.24	2.03	35.43
اقتراحات الرئيس	10.37	45.03	921	12.90	0.69	6.23	6.05	0.33	/	18.19
تصويت المجلس الشعبي البلدي	10.37	45.03	0.21	12.90	0.69	6.23	6.05	%0.33	/	18.19

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

المطلب الخامس: تحليل الميزانية الإضافية لسنتي 2021، 2022

خصص هذا المطلب لعرض وتحليل الميزانية الإضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة لسنة 2021.

الفرع الأول: قسم التسيير "النفقات" بالنسب المئوية" لسنة 2021

خصص هذا الفرع لعرض قسم التسيير الخاص بالنفقات للميزانية الإضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة لسنة 2021.

الجدول رقم (13):قسم التسيير "النفقات" بالنسب المئوية لسنة 2021

النفقات	مواد ولوازم	مصاريف المستخدمين	ضرائب ورسوم	مصاريف على الاملاك العقارية والمنقولة	مساحات وحصص	منح واعانات	مصاريف التسيير العام	المساهمة في صندوق المان للضريبة المباشرة	اقتطاع نفقات التجهيز والاستثمار	النفقات
اعتمادات في الميزانية الاولى	10.05	55.72	0.44	13.28	0.50	5.50	7.25	0.23	/	6.97
الزيادة	7.37	19.23	0.21	6.37	/	8.51	5.54	/	12.80	39.93
اعتمادات جديدة	8.50	29.63	0.31	9.29	0.21	7.23	6.26	0.097	7.38	25.99
تصويت م ش ب	8.50	29.63	0.31	9.29	0.21	7.23	6.26	0.097	7.38	25.99

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

من خلال الجدول نلاحظ ان كل من حجم المواد واللوازم، مصاريف المستخدمين، ضرائب ورسوم، مصاريف على الاملاك العقارية المنقولة، منح واعانات، مصاريف التسيير العام، الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار، فقد خضعت للزيادة مقارنة بالميزانية الاولى على النحو التالي:

مصاريف على الاملاك العقارية والمنقولة	مصاريف المستخدمين	مواد ولوازم	مصاريف التسيير العام	مصاريف على الاملاك العقارية والمنقولة	مصاريف المستخدمين	مواد ولوازم	مصاريف التسيير العام
%5.84	%40.53	%5.26	%2.41	%5.84	%40.53	%5.26	%2.41
%13.28	%55.72	%10.05	%7.25	%13.28	%55.72	%10.05	%7.25
%7.44	%15.19	%4.79	%4.84	%7.44	%15.19	%4.79	%4.84

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

الفرع الثاني: قسم التسيير "الإيرادات" بالنسب المئوية" لسنة 2022

خصص هذا الفرع لعرض قسم التسيير الخاص بالإيرادات للميزانية الإضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة لسنة 2022.

الجدول رقم (14): قسم التسيير "الإيرادات" بالنسب المئوية لسنة 2022

الايادات	عائدات الاستعمال	منتجات الاملاك	تحصيلات واعانات	ممنوعات صندوق التضامن البلدي	ضرائب غير مباشر	ضرائب مباشر	نتائج السنوات المالية السابقة
اعتمادات مفتوحة في الميزانية الاولى	6.76	1.74	20.71	54.26	0.39	11.11	/
زيادة	/	/	22.40	38.93	/	/	38.65
الاعتمادات الجديدة	2.86	0.73	21.69	47.53	0.16	4.70	22.30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

من الجدول أعلاه يلاحظ ان الضرائب غير مباشرة قد خضعت لزيادة حيث كانت قدرة بنسبة 0.23% في الميزانية الاولى واصبحت تقدر بنسبة 0.39% بالنسبة للميزانية الاضافية وكذا الضرائب المباشرة (من 8.40% الى 11.11%) بينما كل من عائدات الاستغلال، منتجات الاملاك، نتائج السنوات المالية السابقة لم يطرأ عليه اي زيادة ضمن ميزانية الاضافية لكن زادت مقارنة بالميزانية الاولى على النحو التالي:

- عائدات الاستغلال من 5.67% الى 6.76%.

- منتجات الاملاك من 1.30% الى 1.74%.

اما الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة لم تخضع للزيادة هي الاخرى ضمن الميزانية الاضافية وكذا نتائج السنوات المالية السابقة نلاحظ من خلال الجدول انه زاد نسبة 38.65

المطلب السادس: التسوية في الحساب الإداري لسنة 2021، 2022

خصص هذا المطلب لعرض وتحليل التسوية لميزانية بلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة لسنة 2021 في الحساب الإداري الخاص بها.

الفرع الأول: قسم التسيير "النفقات" بالنسب المئوية لسنة 2021

خصص هذا الفرع لعرض وتسوية قسم التسيير الخاص بالنفقات للميزانية الإضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة لسنة 2022 في الحساب الإداري الخاص بها.

الجدول رقم (15): قسم التسيير "النفقات" بالنسب المئوية لسنة 2021

النفقات	سبع ولوزم	مصاريف المستخدمين	ضرائب ورشوم	م على الاملاك العقارية والمشغولة	مساهمات وحصص	منح واعانات	مصاريف التسيير العام	الضمان للضرائب المباشرة	المساهمة في الصندوق	اعباء استثنائية	الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار	اعباء السنوات المالية السابقة
اعتمادات مفتوحة في الميزانية الاضافية وبترخيصات خاصة	6.32	59.04	0.15	7.38	0.52	8.37	5.74	0.20	8.45	3.27	0.50	
تحديد النفقات	6.34	59.22	0.157	7.41	0.53	8.40	5.44	0.201	8.48	3.28	0.50	
انجازات	6.60	61.60	0.16	7.70	0.55	4.77	5.66	0.209	8.76	3.42	0.52	
الباقي للاجاز	/	0.30	/	/	/	98.35	/	/	1.33	/	/	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

الفرع الثاني: قسم التسيير "الإيرادات" بالنسب المئوية لسنة 2022

خصص هذا الفرع لعرض وتسوية قسم التسيير الخاص بالإيرادات للميزانية الإضافية لبلدية أولاد عدي لقبالة ولاية المسيلة لسنة 2022 في الحساب الإداري الخاص بها.

الجدول رقم (16): قسم التسيير "الإيرادات" بالنسب المئوية لسنة 2022

الايادات	عائدات الاستغلال	منتجات الاملاك	التحصيلات والاعانات	مخصصات صندوق التضامن البلدي	ضرائب غير شرعية	ضرائب شرعية	منتجات استثنائية
اعتمادات مثبتة من اخر حساب اداري	5.67	1.30	47.33	36.26	0.23	8.40	0.75
اقتراحات الرئيس	4.91	1.35	19.5	57.66	0.39	16.14	/
تصويت المجلس الشعبي البلدي	4.91	1.35	19.5	57.66	0.39	16.14	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

## خلاصة الفصل

من أجل أن تكون هناك تنمية محلية لابد من التغيير كضرورة لمسايرة ومواكبة التحولات والتحديات التي فرضتها التحولات والتحديات خاصة العولمة التي يعرفها العالم، هذا التغيير لا بد من أن يتم في إطار سياسة عامة محلية ولتحقيق ذلك لابد أولاً من القضاء على المشاكل التي تعاني منها بلدية أولاد عدي لقبالة بصفة خاصة والبلديات الأخرى بصفة عامة، وهذا لا يتم إلا باتخاذ إجراءات تصحيحية لإصلاح المالية المحلية والتي تعتبر شرط من شروط النهوض بالتنمية المحلية.

وبناءً على ذلك فإن البلدية يجب أن تبحث على موارد تمويلية ذاتية تمكنها من تسطير أهدافها وإنجاز مهامها في مجال الإنفاق العام من خلال استقلال عقلاني لمواردها المالية المحلية وتوسيع قاعدة الخاضعين للضريبة و تشخيص دقيق لممتلكاتها واستغلال ثرواتها وقد يكون تشجيع الاستثمار المحلي ومنح مزايا للمستثمرين في مجال استغلال بعض الأنشطة الزراعية والصناعية وغيرها كوسيلة تمكن البلديات العاجزة مالياً من زيادة حصيلة غير الجبائية وبالتالي تقديم خدمات تستجيب لاحتياجات المواطنين.



خاتمة

### خاتمة:

ان اعداد ميزانية البلدية يتميز بنوع من الصعوبة في بعض الجوانب نظرا لطابعها التقديري مما يتطلب مجهودا كبيرا من اجل الوصول الى تقديرات تقترب من الحقيقة، وما دام اعداد الميزانية صعب فان من يقوم بتنفيذها قد يواجه بعض العراقيل اثناء التنفيذ، كان تكون المبالغ المقيدة لنفقة ما غير كافية، فالقانون لم يترك ذلك وجاء بوسيلة لتغطية ذلك النقص وهي فتح الاعتماد المسبق الذي يكون بعد الميزانية الاولى ويسوى في الميزانية الاضافية والحساب الاداري.

إن التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

إن المشكلة التي تعاني منها بعض البلديات لا يكمن سببها في قلة الموارد (الإيرادات) فقط وإنما عدم التوافق بين هذه الخيرة والتزايد المستمر في النفقات، فإيرادات البلدية المتمثلة في الموارد المالية المتاحة لكل بلدية والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة كالموارد الناجمة عن الضرائب والرسوم والموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية. وكذلك الإعانات والقروض تعتبر قليلة وغير كافية لسد النفقات المترتبة على البلدية هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن سوء تسير هذه الموارد وعدم ترشيد الإنفاق أدى كذلك إلى نفس النتيجة.

ومن أهم النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة مايلي:

- توفير قدر كاف من الموارد وحسن استخدامها عامل مهم للنهوض بالتنمية، غير أن واقع الجماعات المحلية أثبت عكس ذلك فهي تعاني من عجز في موارد التمويل الذاتي الذي يقاس به درجة الاستقلالية المالية وهذا ما يجعل البلدية غير قادرة على توفير الخدمات للمواطنين فهنا تكون النفقات أكبر من الإيرادات وبالتالي تصبح ميزانية التسيير والتجهيز في البلدية غير متوازنة، وكذلك سوء تسير هذه الموارد ينقص من مرد ودية المداخل الجبائية وغير الجبائية ويرجع ذلك إلى نقص الكفاءة والخبرة لدى المسؤولين.

- عند التفحص في ميزانية التسيير والتجهيز في البلدية نجد أن النفقات الخاصة بميزانية التسيير وميزانية التجهيز أكبر بكثير من الإيرادات الحقيقية المسجلة بالميزانية مما يضطر البلدية إلى تقديم طلب لمنح الإعانة لإعادة التوازن للميزانية، إذ فإن الاعتماد على الإعانات في التمويل يؤثر مباشرة على الاستقلال المالي للبلدية.

- إن للبلدية دور هام في مجال التنمية المحلية حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها البشرية والمادية

## خاتمة

وتركز على الموارد المادية التي تعتبر ضرورية لتمويل برامج التنمية المحلية ، وهذا لا ينطبق على بلدية المسيلة فقط وإنما على أغلب البلديات الموجودة في الجزائر .

• إن عدم وجود رقابة صارمة سواء عند إعداد الميزانية أو أثناء تنفيذها ، أدى إلى التلاعب بأموال البلديات من طرف المؤطرين وبالتالي أدى إلى الزيادة السريعة للنفقات على حساب الإيرادات بصورة عشوائية وغير منتظمة.

**الاقتراحات:** من خلال نتائج دراستنا يمكن طرح مجموعة من الاقتراحات لعلها تساعد في النهوض بالتنمية المحلية بالبلدية:

- السهر على الاستغلال الأمثل والعقلاني للإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة.
- إجراء دورات تدريبية للمسؤولين عن مالية البلدية وذلك من أجل تحسين كفاءتهم المهنية في التسيير.
- خلق استثمارات بتكوين مشاريع مدرة للدخل من شأنها تغطية الكثير من التكاليف.
- تثمين الممتلكات المنتجة للدخل.
- مشاركة المواطنين وذوي الكفاءات العلمية بشكل عام في القرارات المحلية، من خلال إقامة ندوات ولقاءات دورية تناقش فيها تلك الأمور.
- طلب الجهات الوصية بالبلدية إعانات من الدولة لتغطية الاحتياجات التنموية بالبلدية.
- تشجيع المستثمرين وخاصة المحليين ومنحهم امتيازات بإنشاء مشاريع استثمارية تعود على البلدية بتمويلات ذاتية.
- يجب على المسؤولين على البلدية وضع دراسة تشخيصية تحليلية لواقع التنمية الضعيف بالبلدية ورفعها للجهات المختصة لمعالجة هذه النقائص.
- البحث عن موارد جديدة لميزانية التسيير والتجهيز في البلدية.
- العمل على حث الجميع بالتكاتف، كلا في موقعه جهاز تنفيذيا ومنتخبين محليين ومواطنين من أجل العمل سويا على التجسيد الفعلي والأمثل لمختلف المشاريع الاستثمارية المنتجة للثروة حتى نرقى إلى طموحات المجتمع الذي ينتظرنا سائلين الله العلي القدير أن يمدنا بالعون والسادد.



المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
2. حمد سعيد بوسعيدة، مدخل إلى دراسة قانون الرقابة الجزائري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2014 .
3. سعد طه علام، التخطيط مع السوق، الطبعة الأولى، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2005.
4. السيد وائل، "فن التخطيط"، ترجمة راشد البراوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1963 .
5. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
6. عبد الهادي الجوهري وآخرون- دراسات في التنمية الاجتماعية- الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، عام 2001.
7. غازي عناية: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
8. غازي عناية: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان.
9. محفوظ برحمان، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر 2015.
10. محمد إسماعيل فرج ، التخطيط للتنمية الريفية ، مكتبة الإسكندرية ، مصر ، 1983.
11. محمد الصغير يعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر ، 2013.
12. محمد رياض عاتيمي ، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية ، مكتبة الإسكندرية ، مصر ، 1989.
13. محمد عباس محرزى: اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر .
14. مصطفى الغار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2008.

15. موسى خميس، مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

المذكرات والرسائل:

16. حدة سلمى، أهمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية قالمة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2021/2020.

17. حميدة محجوبي، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018.

18. السبتى وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2004.

19. سلاوي يوسف، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه حقوق، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1، 2018/2017.

20. سيد علي خماري، ميزانية البلدية ودورها في التنمية، دراسة ميدانية مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016/2015.

21. شباب سهام: إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية - دراسة تطبيقية: حالة بلدية معسكر، رسالة ماجستير، فرع تسيير المالية العامة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

22. عبد القادر موفق: الرقابة المالية على البلدية في الجزائر: دراسة تحليلية ونقدية، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.

23. عبد القادر موفق، الرقابة المالية على البلدية في الجزائر، دراسة تحليلية ونقدية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2015/2015.

24. عبد المطلب ببيصار، المحاسبة العمومية وحسابات الدولة، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2020/2019.
25. عشاب لطيفة، النظام القانوني للبلدية في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، القسم العام 2014/2013 .
26. ماضي حنان ، إجراءات إعداد وتنفيذ موازنة البلدية دراسة حالة بلدية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016، 2015.
27. مالك صبرينة، عبد المزيان زكية، دور النقل العمومية بالتنمية المحلية، مذكرة ماستر في علم الاجتماع والتنمية الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، 2014.
28. محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011.

#### المجلات والمحاضرات:

29. علوني عمار، التنمية المحلية: الأهداف والسياسات، مقاربة نظرية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 2، عدد 1، جوان 2019.
30. عمران ثامر، حوة سالم، الجماعات المحلية في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، مجلة سوسولوجية الجزائر، 2019.
31. غلاب صليحة، عين سوية ليليا، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد4، المجلد 1، الأغواط.
32. موسى رحمانى ، وسيلة سبتي ، مداخلة بعنوان : واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية في ضوء التحولات ، جامعة باتنة ، 2002.

33. وليد بولعب، التنمية المحلية في الجزائر، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، العدد الثالث، 2018.

34. محاضرات في المالية العامة ثانية ليسانس ، علوم مالية ومحاسبة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة.

**القوانين والتشريعات:**

35. المواد 23- 26 من قانون المحاسبة العمومية رقم: 21/90 المؤرخ في: 15/08/1990.

36. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1994 العدد 48 ، الصادرة في 27/07/1994.

الملاحق

الملاحق

الملحق 01: وثائق مقدمة من طرف بلدية أولاد عدي لقبالة - المسيلة

المسألة	المجموع العام	مجموع الترخيصات	البناء	رقم العدادة	المطوية	مدارية	مدارية	مدارية	مدارية	تقديرات الميزانية الإضافية 2018	المدة	تقديرات التحصيلات	في التحصيل
			سجل 14 منسقل 11	تجزئية						2018			
700	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00					0.00	700	0.00	0.00
701	46,200.00	36,200.00	0.00	36,200.00	0.00					10,000.00	701	46,200.00	0.00
702	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00					0.00	702	0.00	0.00
703	20,000.00	0.00	-20,000.00	0.00	0.00					20,000.00	703	20,000.00	0.00
714	826,086.00	360,411.60	0.00	360,411.60	0.00					465,674.40	714	480,508.40	20,000.00
715	375,384.00	225,384.00	0.00	225,384.00	0.00					150,000.00	715	375,384.00	335,377.60
730	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00					0.00	730	0.00	0.00
731	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00					0.00	731	0.00	0.00
733	44,496,547.64	-0.01	-0.01	0.00	0.00					44,496,547.64	733	44,496,547.63	0.01
734	289,000.00	89,000.00	0.00	89,000.00	0.00					200,000.00	734	289,000.00	0.00
739	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00					0.00	739	0.00	0.00
740	83,440,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00					83,440,000.00	740	83,440,000.00	0.00
741	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00					0.00	741	0.00	0.00
750	2,977,520.60	883,794.60	0.00	883,794.60	0.00					2,093,726.00	750	2,977,520.60	0.00
760	222,996.00	-177,019.00	-177,019.00	0.00	0.00					222,996.00	760	45,977.00	177,019.00
7600	222,996.00	-177,019.00	-177,019.00	0.00	0.00					222,996.00	7600	34,977.00	188,019.00
7601											7601	11,000.00	11,000.00
761	29,133,198.00	-1,513,437.81	-1,513,437.81	0.00	0.00					29,133,198.00	761	27,619,760.19	1,513,437.81
7610	27,124,547.00	-724,503.43	-724,503.43	0.00	0.00					27,124,547.00	7610	26,000,043.57	724,503.43
7611	2,008,651.00	-788,934.38	-788,934.38	0.00	0.00					2,008,651.00	7611	1,219,716.62	788,934.38
762	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00					0.00	762	0.00	0.00
763	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00					0.00	763	0.00	0.00
769	6,521,604.17	1,883,592.17	-1,326,400.00	1,853,694.17	0.00					6,567,810.00	769	7,195,104.17	0.00
7690	6,871,638.17	1,883,592.17	0.00	1,883,592.17	0.00					4,988,046.00	7690	6,871,638.17	0.00
7691	1,491,000.00	0.00	-1,326,400.00	0.00	0.00					1,491,000.00	7691	164,600.00	1,326,400.00
7692	188,866.00	70,102.00	0.00	70,102.00	0.00					88,764.00	7692	158,866.00	0.00
799	419,159.35	419,159.35	0.00	419,159.35	0.00					0.00	799	419,159.35	0.00
820	87,896,277.83	0.00	0.00	0.00	0.00					87,896,277.83	820	0.00	87,896,277.83
827	4,509,503.91	0.00	0.00	0.00	0.00					4,509,503.91	827	700,470.80	3,809,033.11
	283,173,377.60	2,207,084.90	-3,036,656.82	3,967,643.72	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	269,206,733.78		166,096,632.14	96,788,202.17







المادة	المجموع العام	مجموع الترخيصات	القضاء 14+محل 11	رقم الدائرة تحضيرية	الدائرة	مدارة	مدارة 2020-12-17	مدارة 2020-12-17	مدارة 2020-11-05	تقديرات الميزانية الإضافية 2020	المادة	تقديرات التحصيلات	بقي التحصيل
700	0.00	0.00	0.00	0.00					700	0.00	700	0.00	0.00
702	0.00	0.00	0.00	0.00					702	0.00	702	0.00	0.00
703	11,400.00	11,400.00	0.00	11,400.00					703	0.00	703	11,400.00	0.00
704	81,000.00	61,000.00	0.00	61,000.00					704	20,000.00	704	81,000.00	0.00
714	487,248.00	0.00	0.00	0.00					714	487,248.00	714	254,971.20	0.00
715	537,500.00	337,500.00	0.00	337,500.00					715	200,000.00	715	537,500.00	0.00
730	0.00	0.00	0.00	0.00					730	0.00	730	0.00	0.00
731	0.00	0.00	0.00	0.00					731	0.00	731	0.00	0.00
733	61,239,693.98	17,225,547.08	0.00	0.00	1,020,000.00		7,738,335.08	4,500,000.00	733	44,014,146.90	733	36,757,818.98	24,481,875.00
734	229,000.00	29,000.00	0.00	29,000.00					734	200,000.00	734	229,000.00	0.00
739	0.00	0.00	0.00	0.00					739	0.00	739	0.00	0.00
740	96,207,000.00	0.00	0.00	0.00					740	96,207,000.00	740	96,207,000.00	0.00
741	0.00	0.00	0.00	0.00					741	0.00	741	0.00	0.00
750	3,714,186.60	0.00	0.00	1,765,749.60					750	1,948,437.00	750	3,714,186.60	0.00
760	496,491.00	0.00	0.00	0.00					760	496,491.00	760	324,151.00	172,340.00
7600	496,491.00	0.00	0.00	0.00					7600	496,491.00	7600	214,651.00	281,840.00
7601									7601		7601	109,500.00	109,500.00
761	37,762,230.10	8,500,498.10	0.00	8,500,498.10					761	29,261,732.00	761	37,762,230.10	0.00
76101	37,762,230.10	8,500,498.10	0.00	8,500,498.10					76101	29,261,732.00	76101	37,762,230.10	0.00
76111	0.00	0.00	0.00	0.00					76111	0.00	76111	0.00	0.00
762	0.00	0.00	0.00	0.00					762	0.00	762	0.00	0.00
763	0.00	0.00	0.00	0.00					763	0.00	763	0.00	0.00
769	8,444,946.00	0.00	0.00	0.00					769	8,444,946.00	769	5,606,396.43	0.00
7690	8,132,663.00	0.00	0.00	0.00					7690	8,132,663.00	7690	5,525,938.93	2,606,724.07
7691	136,000.00	0.00	0.00	0.00					7691	136,000.00	7691	0.00	136,000.00
7692	176,283.00	0.00	0.00	0.00					7692	176,283.00	7692	80,457.50	95,825.50
799	1,322,303.46	1,322,303.46	0.00	1,322,303.46					799	0.00	799	1,322,303.46	0.00
820	39,400,741.73	0.00	0.00	0.00					820	39,400,741.73	820	0.00	0.00
827	4,295,063.71	0.00	0.00	0.00					827	4,295,063.71	827	670,888.80	0.00
	254,228,804.58	27,487,248.64	0.00	12,027,451.16	1,020,000.00	0.00	7,738,335.08	4,500,000.00		224,975,806.34		183,478,846.57	27,492,764.57



المدة	المجموع العام	مجموع الترخيمات	القضاء	مجلس 14	رقم الدائرة	الدائرة	مدارية	مدارية 2020/47	مدارية 2020/46	مدارية 2020/39	تقديرات الميزانية الإضافية 2021	المدة	تقديرات التحصيلات	رقم التحصيل
700	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00						0.00	700	0.00	0.00
702	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00						0.00	702	0.00	0.00
703	20,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00						20,000.00	703	9,800.00	10,200.00
704	10,300.00	300.00	0.00	0.00	300.00						10,000.00	704	10,300.00	0.00
714	439,783.20	341,873.20	0.00	0.00	341,873.20						97,910.00	714	439,783.20	0.00
715	460,750.00	160,750.00	0.00	0.00	160,750.00						300,000.00	715	460,750.00	0.00
730	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00						0.00	730	0.00	0.00
731	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00						0.00	731	0.00	0.00
733	134,563,923.15	54,289,074.01	0.00	0.00	0.00	18,786,614.63				1,500,000.00	80,274,849.14	733	134,563,923.15	0.00
734	250,000.00	50,000.00	0.00	0.00	50,000.00						200,000.00	734	250,000.00	0.00
739	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00						0.00	739	0.00	0.00
740	82,448,125.17	0.00	0.00	0.00	0.00						82,448,125.17	740	82,448,125.17	0.00
741	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00						0.00	741	0.00	0.00
750	3,594,222.00	0.00	0.00	0.00	0.00						3,594,222.00	750	3,016,800.10	577,421.90
760	454,317.00	92,062.00	0.00	0.00	92,062.00						362,255.00	760	454,317.00	0.00
7601	362,255.00	92,062.00	0.00	0.00	92,062.00						362,255.00	7601	311,317.00	0.00
761	37,283,074.00	0.00	0.00	0.00	0.00						37,283,074.00	761	34,958,010.69	0.00
76101	37,283,074.00	0.00	0.00	0.00	0.00						37,283,074.00	76101	34,958,010.69	2,325,063.31
76111	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00						0.00	76111	0.00	0.00
762	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00						0.00	762	0.00	0.00
763	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00						0.00	763	0.00	0.00
769	5,663,536.68	127,184.18	0.00	0.00	359,540.68						5,303,996.00	769	5,663,536.68	0.00
7690	5,387,269.18	127,184.18	0.00	0.00	127,184.18						5,260,085.00	7690	5,387,269.18	0.00
7691	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00						0.00	7691	0.00	0.00
7692	276,267.50	232,356.50	0.00	0.00	232,356.50						43,911.00	7692	276,267.50	0.00
799	1,860,229.39	1,860,229.39	0.00	0.00	1,860,229.39						0.00	799	1,860,229.39	0.00
820	52,969,161.41	0.00	0.00	0.00	0.00						52,969,161.41	820	402,176.80	0.00
827	3,856,451.71	0.00	0.00	0.00	0.00						3,856,451.71	827	264,537,752.18	2,912,885.21
	323,873,873.71	56,921,472.78	0.00	0.00	2,864,755.27	0.00	18,786,614.63	34,002,459.38	1,500,000.00	266,720,044.43				













## المخلص

تبين لنا من خلال دراستنا هذه دور ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تناولت الدراسة في جانبها النظري مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المحلية ومختلف الجهات التي تقوم بتمويلها سواء من ميزانية البلدية أو من مصادر خارجية. في الفصل الميداني تناولنا دراسة حالة ميزانية بلدية أولاد عدي لقبالة بالمسيلة ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية خلال الفترة: 2018-2022 .

تم الوصول إلى جملة من النتائج من أهمها أن ميزانية البلدية تساهم بشكل كبير في تطوير التنمية المحلية، وخاصة ما يتعلق منها بفك العزلة والتهيئة الحضرية وذلك حسب الإمكانيات التي تتوفر عليها البلدية، غير أن المصادر الذاتية للبلدية تمثل جزء صغير جدا في تمويل عملية التنمية ويتم تغطية الجزء المتبقي من خلال مخططات التنمية البلدية وإعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية المحلية، ميزانية البلدية

### **Abstract:**

Through this study, we have seen the role of the municipal budget in achieving local development. In order to achieve this goal, the study examined the various aspects of local development and the various entities that finance them both from the municipal budget and from external sources. In the field chapter we examined the state of the budget of the municipality of Oulad Addi Geubala and its contribution to local development during the period 2018-2022.

A number of results have been achieved, including the fact that the municipal budget contributes significantly to the development of local development. in particular those relating to the dismantling of isolation and urban development, depending on the municipality's possibilities, However, the municipality's own sources represent a very small part of financing development and the remainder is covered through municipal development schemes and community solidarity and security fund subsidies.

**Keywords:** Local Development, Municipal Budget